



كيف تستطيع أوروبا إنقاذ الاتفاق النووي الإيراني

تقرير الشرق الأوسط رقم 185 | 2 أيار/مايو 2018

ترجمة من الإنكليزية

Headquarters

International Crisis Group

Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38

brussels@crisisgroup.org

Preventing War. Shaping Peace.

جدول المحتويات

i الملخص التنفيذي
1 I. مقدمة
3 II. بين المطرقة والسندان
7 III. الجوكر الإيراني
10 IV. خطة طوارئ أوروبية
15 V. الخلاصة
	الملاحق
16 أ. خريطة إيران
17 ب. حول مجموعة الأزمات الدولية
18 ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ العام 2015
20 د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

الاستنتاجات الرئيسية

ما الجديد؟ الولايات المتحدة تهدد بالانسحاب من الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في العام 2015 مع إيران ما لم تتم معالجة ما تسميه "العيوب الكارثية" في الاتفاق بحلول الثاني عشر من أيار/مايو. أوروبا تسعى جاهدة لتهدئة واشنطن دون تغيير إيران، لكن احتمالات نجاحها في ذلك تبدو قاتمة.

ما أهمية ذلك؟ يمكن لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق أن يكون بمثابة إعلان فوري لموته؛ حيث إن المزيد من انعدام اليقين حول مصير الاتفاق قد يخنقه، بالنظر إلى أن الآراء في طهران تتحول ضده. يمكن أن تقوم إيران بإلغاء الاتفاق؛ أو تستهدف الولايات المتحدة أو حلفاءها في الشرق الأوسط؛ أو تنسحب من معاهدة حظر الأسلحة النووية – وكل ذلك سيفاقم من الاضطرابات الإقليمية.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي على أوروبا أن تضع خطة ب لإبقاء إيران جزءاً من الاتفاق بصرف النظر عما تفعله الولايات المتحدة في 12 أيار/مايو. وينبغي أن تشمل هذه الخطة إجراءات قصيرة ومتوسطة المدى لتطوير التجارة مع إيران، شريطة التحقق من استمرار التزام إيران بالاتفاق وإجراء إصلاحات إضافية.

الملخص التنفيذي

الاتفاق النووي (خطة العمل المشتركة الشاملة) بين إيران ومجموعة ال-5 + 1 (المعروفة أيضاً بمجموعة 3 + 3) بدأ يظهر على أنه انتصار بطعم الهزيمة. الرئيس الأميركي دونالد ترامب استهدف الاتفاق الذي تم التوصل إليه في العام 2015 منذ تولى مهام منصبه في كانون الثاني/يناير 2017. بعد مضي عام على بداية فترته الرئاسية، أعلن أنه ما لم يقم الكونغرس الأميركي وحلفاء أميركا الأوروبيين بمعالجة "العيوب الكارثية" للاتفاق بحلول 12 أيار/مايو 2018، فإن الولايات المتحدة ستسحب منه رغم استمرار إيران بالالتزام بالاتفاق بشكل يمكن التحقق منه بشكل مستقل. وسط تصاعد التوترات في المنطقة، زعمت إسرائيل مرة أخرى أن إيران لم تكن صادقة في ما يتعلق بأنشطتها النووية في الماضي ولم تتخلّ عن طموحاتها في امتلاك الأسلحة النووية. لقد بذلت أوروبا جهوداً الأخيرة للتصدي لتحدي ترامب. لكنها قد تحتاج إلى خطة بديلة لإنقاذ الاتفاق النووي إذا انسحبت الولايات المتحدة منه أو نفذت الجزء المتعلق بها من الاتفاق بشكل فاتر ودون قناعة.

لقد حقق المفاوضون الذين يمثلون الولايات المتحدة من جهة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، وهي الدول التي تُعرف معاً بمجموعة الثلاث، تقدماً نحو معالجة اهتمامات ومخاوف البيت الأبيض. في الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل، زار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل واشنطن لإعطاء المحادثات دفعة أخيرة. لكن ورغم الطبيعة الصاخبة لزيارة ماكرون (الذي أشار أولاً إلى أنه يمكن التوصل إلى تفاهم، قائلاً إنه لم يكن هناك "خطة ب"، ومن ثم أحبط الأمل في اليوم التالي)، يمكن القول وقت كتابة هذا التقرير إن نجاح مناشدتهما يبقى موضع شك كبير. في الواقع، وحتى لو تنازل ترامب، من المرجح أن يستمر طغيان حالة من عدم اليقين على الاتفاق، وبالتالي فإن المنافع الاقتصادية التي تجنيها إيران منه ستتقلص، وستتلاشى حوافز طهران للبقاء فيه.

منذ أصدر ترامب إنذاره، ناقش المفاوضون أربعة مخاوف رئيسية تتمثل في برنامج إيران للصواريخ الباليستية، وسياساتها الإقليمية، وتفتيش المواقع النووية الإيرانية والأحكام النازمة للحدود النهائية لنفاذ بنود الاتفاق، والتي تشير إلى القيود المحددة زمنياً والمفروضة على قدرات إيران النووية. وقد ظهرت إلى الوجود الخطوط العامة لتفاهم عبر أطلسي، خصوصاً حول البنود الثلاثة الأولى. لكن مجموعة الثلاث تصر على أنها لن تغير أحكام الاتفاق النووي بشكل أحادي، ما يعني - وبشكل يتناقض مع مطالب البيت الأبيض - بأنها لن توافق على معاقبة إيران تلقائياً إذا وسعت أنشطتها النووية بطرق تتفق مع شروط الاتفاق. كما أنها غير مقتنعة بأن ترامب سيلتزم أبداً باتفاق طالما هاجمه بازدراء. في الواقع، فإنهم يخشون من أنه سيرفض أي تسوية يتوصل إليها المفاوضون.

أمام إدارة الرئيس ترامب أربعة خيارات عريضة: التوصل إلى نوع من التفاهم مع مجموعة الثلاث تنص على التزام الولايات المتحدة بالاتفاق النووي والاستمرار بتعليق العقوبات المرتبطة بالملف النووي المفروضة على إيران؛ أو تأجيل اتخاذ القرار بتعليق العقوبات مرة أخرى للسماح بإجراء مفاوضات إضافية مع مجموعة الثلاث؛ أو رفض تعليق العقوبات لكن تأجيل فرضها، ومرة أخرى للسماح بإجراء المزيد من المفاوضات مع مجموعة الثلاث؛ أو الانسحاب من الاتفاق، ورفض تعليق العقوبات والشروع في معاقبة أولئك الذين ينتهكونها. الخيار الأول سيكون الأفضل، لكن أيضاً استناداً إلى ما قاله ماكرون قبل اختتام زيارته، وبالنظر إلى الاتهامات التي صدرت عن إسرائيل مؤخراً، فإن هذا الخيار هو الأقل ترجيحاً. بالنسبة للخيارات الثلاثة الأخرى، فإنها تتدرج من غير المرغوب به انتهاءً بالمدمر صراحة. في الحد الأدنى فإن كل من هذه الخيارات سيعني أن الغموض الهدام المحيط بمصير الاتفاق النووي سيستمر.

تغيب عن هذه المداولات روسيا والصين وإيران. لقد عبرت موسكو وبكين كلتاها عن استمرار دعمهما للاتفاق. أما بالنسبة لطهران، فإنها لم تدع مجالاً للشك حيال تصميمها على الرد إذا أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات. وثمة درجة أكبر من انعدام اليقين حيال الكيفية التي سترد بها على اتفاق بين الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث يحافظ على الاتفاق النووي لكنه يفرض عقوبات على برنامج إيران الصاروخي وأنشطتها الإقليمية، ويقترح تبني موقف متشدد من قبل الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث حيال برنامج إيران النووي المستقبلي، ويصر على التفاوض على اتفاق أوسع يعالج جميع تلك القضايا. القادة الإيرانيون انتقدوا بمرارة اقتراح ماكرون قيام الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث بالدفع نحو التوصل إلى اتفاق أوسع مع إيران يغطي كل تلك المسائل، واعتبروه مكافأةً لتهديدات الولايات المتحدة بالخروج من الاتفاق من خلال إرضاء ترامب بدلاً من الإصرار ببساطة على التزام واشنطن الكامل.

الآراء تتفاوت في طهران، لكن أولئك الذين يدعون إلى استمرار الالتزام بالاتفاق ويحاولون دق إسفين بين أوروبا والولايات المتحدة يخسرون المعركة. قد يكون رد فعل إيران على انسحاب الولايات المتحدة أو على ما تعتبره تفاهماً معادياً بين الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث هو انتهاك التزاماتها هي في الاتفاق؛ والرد بشكل غير متناظر على القوات أو الأصول الأميركية في الشرق الأوسط؛ أو، في النسخة الأكثر تطرفاً، الانسحاب من الاتفاق والذهاب أبعد من ذلك بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. مع استمرار المحادثات مع الولايات المتحدة، ينبغي على مجموعة الثلاث أن تكون حذرة بحيث لا تتصرف بطرق ستُتهم في إيران على أنها تغيير في بنود الاتفاق، بالنظر إلى الديناميكيات الإيرانية الداخلية؛ حيث إن الآراء تتحول بسرعة ضد تقديم أية تنازلات إضافية أمام ما تعتبره طهران أميركا زئبقية وأوروبا لا يمكن الركون إليها.

في هذه اللحظة، يبدو أنه دون مبادرة أوروبية نحو طهران – وما لم يتم التوصل إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة مع واشنطن يحافظ جدياً على الاتفاق النووي – فإن الاتفاق إما سينتهي فوراً أو سيموت موتاً بطيئاً. من أجل الحد من هذه المخاطر، على مجموعة الثلاث التوقف عن التركيز بشكل حصري على المحافظة على التزام الولايات المتحدة بالاتفاق النووي؛ كما ينبغي أن تصمم أيضاً وسيلة للمحافظة على بقاء إيران في الاتفاق حتى لو انسحبت الولايات المتحدة منه. مع استمرار نقاشات مجموعة الثلاث مع الولايات المتحدة حتى الموعد النهائي في 12 أيار/مايو، فإن عليها أن تصمم خطة ب تضعها موضع التنفيذ إذا تبين أنه لا يمكن التوصل إلى حل وسط أو إذا استمرت الولايات المتحدة بقض المزايا التي ينص الاتفاق على حصول إيران عليها. يمكن لخطة الطوارئ هذه أن تنجح إذا قدمت مجموعة الثلاث لإيران على أنها رزمة تعاون اقتصادي ذات مكونات قصيرة ومتوسطة الأمد. بالطبع، فإن جهداً كهذا سيكون مشروطاً باستمرار التزام إيران بالاتفاق النووي واتخاذ إجراءات جديدة لإصلاح مؤسساتها المالية وخفض حدة التصعيد في المنطقة.

لا شك في أن انسحاباً أحادياً للولايات المتحدة من الاتفاق النووي سيوجه ضربة قوية له. ومن شأن خطوات مبادرة تتخذها مجموعة الثلاث/الاتحاد الأوروبي أن تضمن أن تكون هذه الضربة غير مميتة.

واشنطن/بروكسل، 2 أيار/مايو 2018

كيف تستطيع أوروبا إنقاذ الاتفاق النووي الإيراني

I. مقدمة

وصل الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى منصبه بوصفه منتقداً قوياً لخطة العمل المشتركة الشاملة.¹ اعتقد البعض أنه سيلغي الاتفاق فوراً أو خلال عامه الأول في الرئاسة. لم يفعل ذلك، جزئياً استجابة لتحذيرات فريق الأمن القومي في إدارته حول التداعيات السلبية لانسحاب أحادي – وبالنظر إلى التزام إيران - انسحاب غير مبرر.² سبب آخر لعدم انسحابه تمثل في المراجعة الاستراتيجية التي أجرتها وكالات متعددة للسياسة الأميركية حيال إيران واستغرقت عشرة أشهر لإكمالها. في هذه الأثناء، استمرت إدارته بإصدار شهادات منتظمة، بتفويض من الكونغرس، تفيد بالالتزام إيران وتمديد تعليق العقوبات النووية، وبموازاة ذلك الاستمرار بإضافة أفراد وكيانات إيرانية جديدة لتشملها العقوبات الأميركية غير النووية وعدم منح التراخيص للاتفاقيات التجارية المسموح بها بموجب الاتفاق النووي.³ وضعت المراجعة الاستراتيجية سياسة موسعة تركز على الضغط على إيران؛ وبالتوازي مع ذلك، رفض الرئيس المصادقة على الاتفاق على أساس أن تعليق العقوبات كان غير متناسب مع الخطوات التي كانت إيران قد اتخذتها لتنفيذ الاتفاق.⁴

وضع هذا القرار مصير الاتفاق في يد الكونغرس الأميركي، الذي يتمتع بالصلاحية – بموجب قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 – باستخدام عملية سريعة لإعادة فرض العقوبات النووية بأغلبية بسيطة.⁵ إلا أن الكونغرس، وانطلاقاً من عدم رغبته بتغيير حلفاء رئيسيين للولايات المتحدة مثل مجموعة الثلاث، حاول بدلاً من ذلك وضع آلية عودة سريعة وتلقائية لفرض العقوبات في حال قامت إيران بتوسيع برنامجها النووي بعد انتهاء مدة نفاذ القيود المفروضة بموجب الاتفاق النووي بين عامي 2026 و2031.⁶ توقفت هذه الجهود عندما تبين أن معظم الديمقراطيين وأعضاء جمهوريين رئيسيين لم يكونوا راغبين بتبني إجراءات تخاطر بالدعم الأوروبي ومن شأنها أن تضع الولايات المتحدة في موقع المنتهك للاتفاق.⁷ بدلاً من ذلك، رمى

¹ بيان مجموعة الأزمات، "Crisis Group Statement, "President Trump and the Art of the Iran Nuclear Deal", 23 November 2016.

² منذ تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة في كانون الثاني/يناير 2016، تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عشر مناسبات منفصلة من أن إيران تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق؛ وكان آخرها من خلال "التحقق والمراقبة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 (2015)".، IAEA, 22 February 2018. GOV/2018/7.

³ لقد أصدر الرئيس ترامب تسع تمديدات لرفع العقوبات عن إيران حتى الآن. انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 181، "عامان على الاتفاق النووي الإيراني: تقرير حالة". 16 كانون الثاني/يناير 2018. يجادل الإيرانيون بأن الدليل الأكثر أهمية على عدم التزام الولايات المتحدة بجانبها من الاتفاق يتمثل في رفضها إصدار التراخيص لبيع الطائرات المدنية لإيران. كما قال دبلوماسي أميركي لنظرائه الإيرانيين: "إنكم تستخدمون الطائرات التجارية لنقل الإرهابيين والأسلحة إلى سائر أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك إلى سورية، ونحن لن تصدر هذه التراخيص على حساب أمننا القومي". مقتبس في "Director of Policy Planning Brian Hook on the Joint Comprehensive Plan of Action Joint Commission in Vienna", U.S. State Department, 21 March 2018. مسؤول أوروبي لاحظ أن وزارة الخزانة الأميركية لم تصدر ترخيصاً واحداً لبيع الطائرات المدنية منذ العام 2017 وأن صيانة الطائرات المدنية الموجودة أصلاً واجهت عقبات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، آذار/مارس 2018. إن إفشال عملية بيع الطائرات يعد انتهاكاً للالتزام الولايات المتحدة بموجب الملحق الثاني، الجزء ب، الفقرة 5 من خطة العمل المشتركة الشاملة. انظر. www.un.org/en/sc/2231. لقد امتنعت إيران عن دفع الأقساط لتسليم 80 طائرة بوينغ اشترتها إيران في العام 2016، خشية أن تصدر السلطات الأميركية الدفعة المقدمة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إيراني، بروكسل، شباط/فبراير 2018؛ ومع مسؤول بريطاني، لندن، آذار/مارس 2018. انظر أيضاً Felicia Schwartz and Ian Talley, "Boeing ordered to give Israeli terror victims details of \$16b Iran deal", Associated Press, 2 March 2018.

⁴ بيان مجموعة الأزمات، "Saving the Iran Nuclear Deal, Despite Trump's Decertification", 13 October 2017; "Remarks by President Trump on Iran strategy", White House, 13 October 2017; Peter Baker, "He threw a fit': Trump's anger over Iran deal forced aides to scramble for a compromise", *Washington Post*, 11 October 2017.

⁵ انظر بيان مجموعة الأزمات، "Saving the Iran Nuclear Deal, Despite Trump's Decertification", op. cit.; the "Iran Nuclear Agreement Review Act of 2015", H.R. 1191, Public Law: 114-17, 22 May 2015.

⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفين في الكونغرس، واشنطن، تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2017. Rebecca Kheel, "Corker 'semi-hopeful' on Iran legislation as key deadline passes", *The Hill*, 12 December 2017.

الكونغرس الكرة إلى ملعب مجموعة الثلاث، وأخبر الإدارة أنه إذا توصلت إلى اتفاق مع مجموعة الثلاث، فسيكون سعيداً بالمصادفة على ذلك الاتفاق.⁸

بحلول كانون الثاني/يناير، كان ترامب، الذي طالما عبر عن ازدراؤه لكل إنجاز حققه سلفه، قد نفذ صبره واستنفذ فريق الأمن القومي في إدارته مبرراتهم لشراء الوقت.⁹ وبينما كان يجدد تعليق العقوبات الأميركية في 12 كانون الثاني/يناير، أعلن أنه ما لم يتم الكونغرس وأوروبا بمعالجة عدة "عيوب كارثية" في الاتفاق، فإنه لن يستمر بتمديد رفع العقوبات بل سيسحب الولايات المتحدة منه. حذر الرئيس قائلاً: "هذه هي الفرصة الأخيرة".¹⁰ الإعلان أطلق الموعد النهائي الذي تحدد بعد 120 يوماً لتلبية شروط البيت الأبيض بـ "إصلاح" خطة العمل المشتركة الشاملة قبل 12 أيار/مايو 2018.¹¹

⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الكونغرس، واشنطن، آذار/مارس 2018.

⁹ مسؤول في البيت الأبيض لاحظ قائلاً: "لقد نفذ كل ما لدى مستشار الأمن القومي، ووزير الخارجية ووزير الدفاع. لم يعد بإمكانهم شراء الوقت". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 19 شباط/فبراير 2018.

¹⁰ "بيان الرئيس حول الاتفاق النووي الإيراني"، البيت الأبيض، 12 كانون الثاني/يناير 2018. تقرير مجموعة الأزمات، "عامان على الاتفاق النووي الإيراني"، مرجع سابق.

¹¹ يتعلق التمديد الذي ينبغي تجديده في 12 أيار/مايو بالفقرة 1245 من قانون تفويض الدفاع الوطني للعام المالي 2012، "H.R. 1540، القانون العام: 112-181، 31 كانون الأول/ديسمبر 2011، الذي يحظر، بين أشياء أخرى، على المصارف الأجنبية معالجة مدفوعات النفط من خلال المصرف المركزي الإيراني. انظر أيضاً Richard Nephew، "Trump's middle ground on Iran deal sanctions waivers is a myth"، *Foreign Policy*, 26 April 2018.

II. بين المطرقة والسندان

ألقى إعلان الرئيس ترامب بعبء تهدئة مخاوف الإدارة الأميركية على كاهل أوروبا.¹² عبرت مجموعة الثلاث عن دهشتها. مسؤول أوروبي رفيع لاحظ قائلاً: "لم يكن من المنطقي أن يحاول المفاوضون الأميركيون أن يناقشوا معنا ما لم يتمكنوا من الاتفاق عليه مع الكونغرس في بلادهم".¹³

رغم ذلك، فإن مجموعة الثلاث كانت تعتقد أنه حتى لو كان الممر الذي كان يمكن للولايات المتحدة أن تبقى من خلاله في الاتفاق ضيقاً، فإنه كان لزاماً عليها استكشاف ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى حل وسط ينسجم معه.¹⁴ خلق تحديد موعد نهائي شعوراً بضرورة معالجة الأمر على نحو عاجل.¹⁵ بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل، اجتمع المفاوضون من الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث أربع مرات، في لندن، وباريس، وبرلين وواشنطن، لمعالجة مخاوف الولايات المتحدة في إطار الاتفاق النووي الإيراني وخارجه.¹⁶

بينما أشعرت نقاشات الرباعية المشاركين الآخرين في الاتفاق النووي بالفزع، فقد كان هناك درجة من الانسجام بين أعضاء مجموعة الثلاث.¹⁷ علاوة على ذلك، أظهرت المحادثات عبر الأطلسي أنه كان هناك أرضية مشتركة مهمة فيما يتعلق ببرنامج إيران للصواريخ الباليستية وسياساتها في الشرق الأوسط.¹⁸ كان بوسع الطرفين الاتفاق على فرض عقوبات قاسية على أي تحرك إيراني نحو تطوير صواريخ بالستية العابرة للقارات، وضوابط صارمة على التصدير والرد بشكل مشترك على اختبار إيران لصواريخ ذات مدى قصير ومتوسط قادرة على حمل رأس نووي؛ وعلى كبح جماح ما يرون أنه تدخل إيران في الشؤون الإقليمية. كما أن هناك شبه إجماع على الخطوات المتعلقة بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية: أنها ينبغي أن تتحقق بشكل نشط من التزام إيران؛ وأن تتلقى من مجموعة الثلاث والولايات المتحدة معلومات استخباراتية في الوقت المناسب فيما يتصل بالأنشطة المشبوهة في المواقع العسكرية أو النووية الإيرانية؛ وفرض أحكام الوصول بموجب الاتفاق النووي بشكل صارم.¹⁹ مسؤول أوروبي رفيع قال: "إننا نذهب بعيداً جداً لكن، بصراحة، هذا مبرر، بصرف النظر عن الاتفاق النووي. لقد نيقظنا لجمامة ما تفعله إيران".²⁰

كما حققت الدول الأربع تقدماً حول القضية الأكثر إثارة للجدل، وهي مسألة وقت انتهاء نفاذ بعض الأحكام – أي حقيقة أن عدة قيود، وإن لم يكن جميع القيود، على البرنامج النووي الإيراني ستنتهي مدة نفاذها في وقت معين. منتقدو الاتفاق، ومن بينهم الإدارة الأميركية، يدعون أن انتهاء هذه المدة يوفر لإيران مساراً لبناء أسلحة نووية بمرور الوقت.²¹ لقد سعت الولايات المتحدة إلى الحصول على التزام من مجموعة الثلاث بإعادة

¹² دبلوماسي أوروبي قال: "هذه المسرحية المثيرة المتعلقة بالاتفاق النووي الإيراني غير مدفوعة بانتهاك صارخ. إنها تحدث بسبب تغيير في الإدارة الأميركية وهي أساساً مناظرة أميركية داخلية. هذه العدائية حيال الاتفاق لا يوازئها شيء مماثل في أوروبا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 7 شباط/فبراير 2018.

¹³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، شباط/فبراير 2018.

¹⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين فرنسيين، وألمانيين وبريطانيين، باريس، وبرلين ولندن، كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2018.

¹⁵ مسؤول أوروبي قال: "أخبرنا دبلوماسي أميركي رفيع مرة بأننا كنا نشعر أنه يضغط علينا ويعطينا إشارات. أجاب، مشيراً إلى الرئيس ترامب: 'وأنا أشعر بالشيء نفسه!'". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، آذار/مارس 2018.

¹⁶ طبقاً لكبير المفاوضين الأميركيين، كانت كل جلسة تقسم إلى نقاشات حول "اتفاق تكميلي" بين مجموعة الثلاث والولايات المتحدة تعالج برنامج إيران للصواريخ الباليستية، وعمليات التفتيش الدولية على برنامجها النووي والأحكام المتعلقة بالحدود الزمنية النهائية الواردة في الاتفاق النووي، ومزيد من النقاشات حول ست قضايا تقع في إطار "أنشطة إيران الخبيثة الأخرى". "Brian Hook"، State Department, op. cit.

¹⁷ الاتحاد الأوروبي حضر المحادثات بين مجموعة الثلاث والولايات المتحدة، لكن كمرآب فقط. دبلوماسي روسي تذر قائلاً: "هذه محاولة لإحداث انقسام في مجموعة الخمسة + واحد. من غير الممكن ولا المقبول استخدام الاتفاق النووي الإيراني كأداة لانتزاع المزيد من التنازلات من إيران". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 7 شباط/فبراير 2018. Tom Miles, "Russia and China seek international support for Iran nuclear deal", Reuters, 24 April 2018.

¹⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، بروكسل وباريس، كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2018.

¹⁹ الملحق الأول للاتفاق النووي ينص على آلية فريدة لوصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المواقع المشتبه بها خلال 24 يوماً من خلال الهيئة المشتركة، بحيث ينجم عن عدم التعاون الإيراني تفعيل آلية تسوية النزاعات واحتمال العودة إلى فرض عقوبات الأمم المتحدة.

²⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، برلين، نيسان/أبريل 2018.

²¹ بموجب الاتفاق النووي، فإن بعض القيود على إنتاج واختبار أجهزة الطرد المركزي المتقدمة سيتم تخفيفها في العام 2024؛ وفي العام 2026 يمكن لإيران أن تبدأ بالتخلص من أجهزة الطرد المركزي من الجيل الأول لديها، لكن إجمالي قدرتها على التخصيب (أقل من ثلث ما كانت عليه قبل الاتفاق) ستظل على مستواها الذي كانت عليه في العام 2016 وحتى العام 2028. حتى العام 2031، يحدد مستوى التخصيب بـ 3.67%؛ ويحدد الحد الأقصى لمخزون إيران من اليورانيوم منخفض التخصيب بـ 300 كغ؛ ويحظر عليها بناء مفاعل جديد يعمل بالماء الثقيل وإعادة معالجة الوقود المنضب. تستمر المراقبة الدائمة لمواقع إنتاج أجهزة الطرد المركزي حتى العام 2036، بينما تستمر مراقبة مناجم ومطاحن اليورانيوم الإيرانية حتى العام 2041. بعض الأحكام لا ينتهي نفاذها على سبيل المثال، فإن طهران مطالبة إلى الأبد بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما تتخذ قراراً ببناء منشأة نووية. إذا صادقت إيران

فرض العقوبات تلقائياً إذا قامت إيران، ورغم التزامها بالاتفاق النووي، بتوسيع برنامجها النووي بعد انقضاء أمد بعض القيود.²² لكن بالنسبة لمجموعة الثلاث، فإن هذه الخطوة ترقى إلى انتهاك – ولو كان انتهاكاً مؤجلاً – للاتفاق النووي، الذي يفترض تطبيع برنامج إيران النووي المدني بعد فترة بناء ثقة تنتهي تدريجياً بين عامي 2026 و 2031. مسؤول إيراني رفيع قال: "لقد كانت مسألة مدة نفاذ الأحكام هي الأصعب في المحادثات. نحن كنا نريد سنتين والولايات المتحدة تريد عشرين سنة. توصلنا إلى حل وسط والآن لن نوافق على تغيير من طرف واحد ولا على إعادة التفاوض [حول هذا البند]. إما كل الاتفاق أو لا شيء".²³ على حد تعبير مسؤول فرنسي: "من غير الواقعي على الإطلاق الاعتقاد أن إيران ستقبل بقيود أبدية على سيادتها".²⁴

بدلاً من ذلك، قالت مجموعة الثلاث إنها مستعدة لإعادة التأكيد على تصميمها على عدم السماح لإيران بالحصول على قنبلة والحكم على نوايا طهران بتقييم مجموعة من العوامل، بما في ذلك ما إذا كان برنامجها النووي يتناسب مع احتياجاتها المدنية للوقود النووي.²⁵ بعبارة أخرى، ستسعى الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث لتحديد مؤشرات تتعلق باحتمال تحرك إيران نحو الأسلحة النووية. كما سيتفقدان على ما يمكن أن يقدموه أو لا يقدموه لإيران من حيث التكنولوجيا النووية بعد انتهاء أمد هذه القيود.²⁶ أخيراً، سيوافقون على مراجعة تجريبها الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث بعد بضع سنوات لتقييم نوايا إيران.

مقابل تعاونها مع الولايات المتحدة، فإن مجموعة الثلاث تريد من إدارة ترامب تحقيق الاستقرار للاتفاق النووي من خلال وضع حد لحلقة انعدام اليقين الناجمة عن ضرورة أن تقوم الإدارة بالتصديق على الالتزام الإيراني أو تمديد تعليق العقوبات في فترات متكررة. كما تسعى للحصول على التزام قوي بأن الولايات المتحدة ستصدر تراخيص للأعمال المشروعة في إيران وتضع حداً لقيام مسؤولي وزارة الخزانة الأميركية بعدم التشجيع صراحة على القيام بمثل هذه الأعمال التجارية، وبشكل ينتهك الاتفاق النووي.²⁷

بحلول أواخر نيسان/أبريل، بدا أنه يمكن التوصل إلى حل وسط مقبول من الطرفين، مع استمرار بعض التحفظات على القضية الرئيسية المتعلقة بوقت انتهاء نفاذ بعض الأحكام. لكن حتى لو تم جسر بعض الخلافات، يبقى من غير الواضح ما إذا كانت هذه التسوية سترضي ترامب.²⁸ القرار الذي اتخذه في نيسان/أبريل 2018 بتعيين معارضين أقوياء للاتفاق النووي في مناصب حيوية في جهاز الأمن القومي لا يبشر بخير. المستشار الجديد للأمن القومي، جون بولتون، ووزير الخارجية الجديد، مايك بومبيو عبرا كلاهما في الماضي عن أنهما يفضلان إلغاء الاتفاق، وشن ضربات عسكرية على إيران وتغيير نظامها.²⁹ في الواقع، فإنه بإقالة وزير خارجيته الأول، ريكس تيلرسون، فإن ترامب ذكر بشكل محدد الاتفاق النووي

على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة في العام 2023 بالتزامن مع رفع الكونغرس الأميركي بشكل دائم للعقوبات النووية. ستتمتع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصول معزز إلى المواقع الإيرانية المشتبه بها إلى الأبد.

²² مسؤول أميركي سال: "إذا كنتم توافقون على أنه أمر جيد أن تكون إيران على بعد 12 شهراً من تحقيق اختراق، ولذلك يعجبكم الاتفاق، فلماذا لا تريبون أن تحافظ إيران على تلك المسافة في المستقبل؟". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 8 شباط/فبراير 2018.

²³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، 21 نيسان/أبريل 2018.

²⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 8 شباط/فبراير 2018.

²⁵ تلاحظ مقدمة الاتفاق النووي: "تعكس خطة العمل المشتركة الشاملة معايير تم تحديدها بشكل متبادل، انسجاماً مع الاحتياجات العملية، وبقيود متفق عليها على نطاق البرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك أنشطة التخصيب والأبحاث والتطوير".

²⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أوروبيين، باريس، برلين ولندن، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2018.

²⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أوروبيين، باريس، لندن، برلين وبروكسل، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2018. مسؤول في وزارة الخزانة قال: "نحن نقول إن أي شركة تفكر بالعمل في إيران أو مع شركات إيرانية تواجه مخاطر جدية من حيث إنها ستتعامل مع جهات مثل قوات الحرس الثوري الإسلامي، الذي يدعم الإرهاب وعدم الاستقرار في سائر أنحاء العالم". مقتبس في William James, "U.S. backs EU Iran sanctions push, warns firms against Tehran trade", Reuters, 10 April 2018.

²⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أوروبيين، واشنطن وبرلين، 11-17 نيسان/أبريل 2018. دبلوماسيون أميركيون وموظفون في الكونغرس تمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير اعتقدوا أن احتمال قبول ترامب باتفاق محتمل بين الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث لا يتجاوز 50%. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2018.

²⁹ John Bolton, "How to get out of the Iran nuclear deal", *National Review*, 28 August 2017. مؤخراً كتب بولتون: "ما من إصلاح يمكن أن يعالج وتلرو الدبلوماسية التي تفاوض عليها السيد أوباما؟، ومضى ليقترح أنه "ينبغي أن تكون سياسة أميركا المعلنة وضع حد لنزوة إيران الإسلامية التي قامت في العام 1979 قبل ذكرها الأربعين". انظر "Beyond the Iran nuclear deal", *Wall Street Journal*, 15 January 2018. في آخر تغريدة له قبل اختياره من قبل ترامب مديراً لوكالة المخابرات المركزية الأميركية في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، قال بومبيو: "انتطلع إلى إلغاء هذا الاتفاق الكارثي مع أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم". في العام 2014، وكعضو في الكونغرس، قال إن الأمر سيتطلب "2000 غارة جوية لتدمير القدرات النووية الإيرانية. وهذه ليست مهمة مستحيلة". مقتبس في Shashank Begali and Ramin Mostaghim, "Iran reacts to Pompeo as Trump's secretary of state pick: 'Cowboyish' and 'eager to start a war'", *Los Angeles Times*, 14 March 2018.

الإيراني على أنه أحد مجالات الخلاف بينهما: "كنت أريد إما إلغاء الاتفاق أو فعل شيء بشأنه، وهو كان لديه شعور مختلف".³⁰ من منظور أوروبي، فإن هذه التغييرات في قمة الهرم تنذر بتنامي قوة الصقور وتلقي بالظلال على قابلية تسوية محتملة بين الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث للحياة فيما يتعلق بالاتفاق النووي الإيراني، رغم أن المحادثات حققت تقدماً في هذه الأثناء.³¹

بعض المسؤولين الأوروبيين لديهم شكوكهم في أن الهدف النهائي للإدارة هو تحسين الاتفاق. إنهم يعتقدون أن هدفها هو استعادة الحد الأقصى من الضغوط القسرية على إيران ليس فقط من أجل تغيير سلوك البلاد، بل من أجل تغيير نظامها أيضاً. طبقاً لتلك القراءة لنوايا ترامب، فإن الاتفاق النووي يشكل عقبة على حد تعبير مسؤول فرنسي، "الحقيقة هي أن مشكلة إدارة ترامب ليست مع الاتفاق، بل هي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. نحن في العام 2018، لكن الولايات المتحدة لا تزال عالقة في العام 1979".³² يبدو أن ترامب يشاطر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حجته القائلة إنه بالنظر إلى أن حجماً قليلاً من الاستثمارات تدفق إلى إيران حتى الآن، فإن وقت قطع هذه الاستثمارات هو الآن، قبل أن تطور الشركات الأوروبية مصالح مالية قوية في البلاد عند انفتاحها. إن الانسحاب من الاتفاق النووي وزيادة الضغوط على إيران قد يرضي أيضاً القاعدة السياسية للرئيس تحضيراً لانتخابات منتصف المدة في تشرين الثاني/نوفمبر.³³ إذا قرر ترامب الانسحاب من الاتفاق، يمكن المجادلة أن مقاربتة ستمكته من تحميل المسؤولية لمجموعة الثلاث. عضو مجلس شيوخ جمهوري وصف الوضع قائلاً: "ترامب في موقع رايح. سيتمكن من تحميل المسؤولية لأوروبا إذا لم يتم 'إصلاح الاتفاق'، وسواء كان هذا منصفاً أو غير منصف، فإن قاعدته ستقتنع به. دولياً، قد تكون التصورات مختلفة، لكن ليس هذا ما يهم ترامب".³⁴

انخرط ماكرون في محاولة أخيرة لتغيير رأي ترامب خلال زيارته إلى واشنطن. فيما بدا أنه مقاربة جديدة إلى حد ما، أشار الرئيس الفرنسي إلى أنه وترامب ناقشا البناء على الاتفاق، بدلاً من تدميره. كما وصف المقاربة، فإن الولايات المتحدة، وأوروبا، إضافة إلى عدة بلدان مهتمة أخرى ستسعى للتوصل إلى اتفاق "جديد" أوسع مع إيران يحتوي "أربع مكونات"، ستكون المحافظة على الاتفاق النووي أحدها. كما شرح:

المكون الأول هو منع أي نشاط نووي إيراني حتى العام 2025. وقد كان هذا قابلاً للتحقيق بفضل الاتفاق النووي. المكون الثاني هو ضمان عدم القيام بأي نشاط نووي إيراني على المدى البعيد. المكون الأساسي الثالث هو التمكن من وضع حد للأنشطة البالستية الإيرانية في المنطقة. والمكون الرابع هو توليد الظروف المناسبة لإيجاد حل – حل سياسي لاحتواء إيران في المنطقة – في اليمن، وفي سورية والعراق ولبنان.³⁵

كانت الفكرة مثيرة للاهتمام، رغم أنها تركت العديد من الأسئلة دون إجابة – خصوصاً، ما إذا كان الاتفاق النووي سيظل نافذاً بصرف النظر عن حصيلة المفاوضات، وإذا كان الأمر كذلك، إلى متى؛ وما إذا كان ترامب سيوافق على تنفيذه بالكامل؛ ولماذا ستقبل إيران بالتفاوض على هذه المسائل بموجب هذه الشروط. لكن وقبل حتى أن تبدأ هذه النقاط بالاتضح، صب ماكرون قدراً كبيراً من الماء البارد على مقترحه هو نفسه. لدى مغادرته واشنطن، قال: "على ما أراه – ولا أعرف ما الذي سيقدره رئيسكم – فإنه سينتخلص من هذا الاتفاق بمفرده، ولأسباب داخلية". وأضاف أن "تجربته مع كوريا الشمالية هي أنك عندما تكون متشدد جداً، فإنك تجعل الطرف الآخر يتحرك وعندما تحصل على اتفاق جيد أو اتفاق أفضل" – رغم أنه مضى ليقول: "يمكن لذلك أن ينجح على المدى القصير، لكن ذلك في غاية الجنون على المدى المتوسط والطويل".³⁶ بعبارة

³⁰ مقتبس في Michael Crowley, "Tillerson's ouster could kill the Iran nuclear deal", *Politico*, 13 March 2018.

³¹ مسؤول أوروبي قال: "انطباعتنا هو أن نظراءنا الأميركيين استنتجوا مجموعة من المعايير من بيان ترامب في 12 كانون الثاني/يناير يعتقدون أنها قد تعالج مخاوفه. لكن لا هم ولا نحن نعرف ما إذا كان سيقبل بتسوية على هذا الأساس. أما الآن فلسنا متأكدين حتى من أن نظراءنا سيظلون في مناصبهم في الأسابيع القادمة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، آذار/مارس 2018. مسؤول أوروبي آخر قال: "أحاديثنا مع بولتون لم تتركنا متفائلين. فسرنا حقيقة عدم حضور أحد من البيت الأبيض في الاجتماع الأخير لمجموعة الثلاث برغبة بولتون بالأمر يكون له علاقة بالمفاوضات، بحيث يمكنه أن يعارض أي شيء ينجح عنها في النهاية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، نيسان/أبريل 2018.

³² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، 29 آذار/مارس 2018.

³³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء مجلس شيوخ جمهوريين ومسؤولين إسرائيليين، واشنطن، آذار/مارس 2018. مسؤول إسرائيلي قال: "تتمثل الميزة في إصلاحه الآن، وليس لاحقاً، عندما نتحقق المزاي لإيران". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، نيسان/أبريل 2018.

³⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس 2018.

³⁵ قال ترامب: "أعتقد أننا قد نحاول التوصل إلى اتفاق أكبر بكثير ربما، قد لا يكون اتفاقاً. سنكتشف ذلك، لكننا سنعرف ذلك قريباً جداً" ملاحظات أدلى بها الرئيس ترامب والرئيس الفرنسي ماكرون في مؤتمر صحفي مشترك، البيت الأبيض، 24 نيسان/أبريل 2018.

³⁶ Julian Borger, "Donald Trump likely to scrap Iran deal amid 'insane' changes of stance, says Macron", *The Guardian*, 25 April 2018.

أخرى، وكما وصف مسؤول فرنسي رفيع مجريات الأسبوع الماضي، "يعتقد ترامب أنه أفضل من يستطيع التفاوض على اتفاق؛ وبالتالي فإنه يشعر بإغراء أن يفعل مع طهران كما فعل مع بيونغ يانغ، أي فرض الحد الأقصى من الضغوط، ويتبع ذلك بالمفاوضات. أما ما إذا كان سيفعل تلك الأشياء أحادياً أو بصيغة تعددية فلا أحد يعرف".³⁷

رغم ذلك، فإن فكرة إضافة أحكام جديدة إلى الاتفاق النووي كوسيلة لضمان استمرار التزام الولايات المتحدة بالاتفاق اكتسبت قبولاً أكبر داخل مجموعة الثلاث.³⁸ إيران من جهتها لا تبدو راغبة بقبول أية قيود إضافية على برنامجها النووي، لكنها أعلنت استعدادها لمناقشة القضايا الإقليمية.³⁹

³⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول فرنسي رفيع، باريس، نيسان/أبريل 2018.

³⁸ "Entretien téléphonique avec le président iranien Hassan Rohani", Elysée, 29 April 2018; "Britain, France and Germany agree on support for Iran nuclear deal", Reuters, 29 April 2018.

³⁹ "President: Iran will not accept limitations beyond commitments", IRNA, 29 April 2018.

III. الجوكر الإيراني

حتى قبل رفض الرئيس ترامب المصادقة على الاتفاق النووي في تشرين الأول/أكتوبر 2017، اشتكى المسؤولون الإيرانيون من أن الولايات المتحدة "تتخذ الاتفاق بنية سيئة".⁴⁰ مسؤول إيراني قال إنه يعتقد أن "البيت الأبيض يريد تحويل الاتفاق النووي إلى قشرة فارغة من خلال إحاطته بعدم اليقين، وحرمان إيران من ميزاته الاقتصادية وإجبارنا على الخروج من الاتفاق".⁴¹ إلا أن القيادة في طهران قررت عدم الوقوع فيما اعتبروه فخاً بإعلانها أن إيران لن تكون أول من ينتهك الاتفاق.⁴² لكن تنامي القلق حول مصير الاتفاق النووي يعني أن إيران لم تحصد الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية التي توقعها والتي تحتاجها بشدة. بدلاً من ذلك شهدت إيران عمليات هروب هائلة لرؤوس الأموال وتراجعت قيمة عملتها نتيجة انعدام اليقين حيال الاتفاق النووي ومشاكل اقتصادية بنوية في البلاد.⁴³

المسؤولون الإيرانيون انتقدوا مجموعة الثلاث لبدلها جهوداً كبيرة لتطمين الولايات المتحدة، قائلين إن طهران تفي بشكل مطلق بالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي – أما واشنطن فلا تفعل. دبلوماسي إيراني رفيع تذر قائلاً: "مجموعة الثلاث مصممة على تهدئة ترامب، وتنسى أننا نحن، على عكس الولايات المتحدة، وفيها بالتزاماتنا بموجب الاتفاق النووي، لدينا أيضاً مناخ داخلي خلافي".⁴⁴ أحد المرشحين المحافظين أضاف: "المفارقة هي أننا وقعنا الاتفاق النووي لتحرير أنفسنا من العقوبات. الآن يقول لنا الأوروبيون: 'علينا أن نفرض عقوبات عليكم لإرضاء ترامب والمحافظة على الاتفاق النووي'".⁴⁵ كما أنهم يرفضون أي مبادرة من قبل الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث لتعديل الاتفاق أو السعي للتفاوض على اتفاق جديد، كما اقترح ماكرون. الرئيس حسن روحاني قال: "[قادة الولايات المتحدة] وقائد دولة أوروبية يقولون: 'نريد أن نتخذ قراراً حول اتفاق تم التوصل إليه من قبل سبعة أطراف! لماذا؟ بأي حق؟ إذا كانت أوروبا تريد إرضاء ترامب فلنتفق من جيبها وليس من جيب إيران'.⁴⁶

لقد حذر المسؤولون الإيرانيون من أن المقترحات السياسية الداخلية ستجبرهم على رفض اتفاق مشترك بين الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث وعلى الرد بشكل أكثر قوة إذا انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق.⁴⁷ تخضع طبيعة مثل هذا الرد لنقاش داخل النخبة السياسية. يبدو أن هناك ثلاث مدارس فكرية بشأن هذا الموضوع. إحدى المجموعات – وهي حلقة تزداد ضيقاً حول الرئيس روحاني – تجادل أنه في حين أن من

⁴⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إيرانيين، طهران وبروكسل، كانون الثاني/يناير 2017 – نيسان/أبريل 2018.

⁴¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، أيلول/سبتمبر 2017. في اجتماع عقده اللجنة المشتركة للاتفاق النووي في نيسان/أبريل، ذكر أن مسؤولاً إيرانياً رفيعاً سأل مسؤولاً أميركياً رفيعاً: "إذا كنت أنت لا تعرف ما إذا كان الرئيس ترامب سيمدد رفع العقوبات في أيار/مايو، فكيف تتوقع من الشركات أن تستثمر في إيران؟". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أوروبي، واشنطن، نيسان/أبريل 2018.

⁴² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إيرانيين، طهران وفيينا، كانون الأول/ديسمبر 2017. انظر أيضاً "Iran says 'it will not be the first to violate nuclear deal'", Reuters, 20 September 2017. على حد تعبير نائب وزير الخارجية الإيراني، "فيما يتعلق بإيران، فإن الاتفاق النووي ليس قصة نجاح ... [الولايات المتحدة] تنتهك الاتفاق يوماً تقيماً". عباس عرفجي، "أولويات السياسة الخارجية الإيرانية"، خطاب في تشاتام هاوس، لندن، 22 شباط/فبراير 2018. متوافر على الموقع www.chathamhouse.org/event/irans-foreign-policy-priorities. المسؤولون الأوروبيون يوافقون في مجالهم الخاصة على هذا التقييم. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2018.

⁴³ محام فرنسي يعمل في مجال تسهيل وصول الشركات الأوروبية إلى السوق الإيرانية قال: "منذ قرار ترامب بعدم المصادقة على الاتفاق النووي في تشرين الأول/أكتوبر، هناك ركود مطلق. جميع المشاريع الاستثمارية توقفت". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، 18 نيسان/أبريل 2018. في انعكاس لوجهة نظر مماثلة، مصرفي أوروبي قال: "من منظور 90% من المصارف الدولية، فإن الاتفاق النووي ميت أصلاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، 18 نيسان/أبريل 2018. انظر أيضاً "خروج 30 مليار دولار در چند ماه" [هروب رؤوس أموال تقدر بـ 30 مليار دولار خلال بضعة أشهر]، *Bourse Press*، 27 آذار/مارس 2018. في بداية العام 2018، كانت قيمة الدولار نحو 43,000 ريال. لكنه كسر حاجز الـ 60,000 ريال في أواخر آذار/مارس و نيسان/أبريل. صندوق النقد الدولي تحدث عن "قطاع مصرفي ضعيف، واختناقات بنوية وارتفاع درجة انعدام اليقين" بوصفها مخاطر تؤثر سلباً على نمو الاقتصاد الإيراني. انظر "Islamic Republic of Iran: Staff Report for the 2018 Article IV Consultation", IMF, 7 March 2018.

⁴⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، 28 آذار/مارس 2018. مسؤول إيراني قال: "لقد تبذد الإجماع الذي تشكل حول منفعة الاتفاق النووي لإيران، وبت أنصاره في خطر – ليس فقط سياسياً بل حتى جسدياً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، نيسان/أبريل 2018. "Iran's nuclear negotiators discredited amid spy allegations", IranWire.com, 16 April 2018.

⁴⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طهران، نيسان/أبريل 2018.

⁴⁶ "Iran nuclear deal: Rouhani says West has no right to make changes", BBC, 25 April 2018.

⁴⁷ مسؤول إيراني رفيع شرح قائلاً: "لقد اتهم المتشددون إدارة روحاني بالساذجة وتقديم التنازلات. يقولون لنا: لو إنكم خصيتم اليورانيوم بنسبة 3.8% بدلاً من 3.7 رداً على الانتهاكات الأميركية، لما انتهى الأمر بنا هنا". إذا لم نرد على محاولة عدائية مشتركة من قبل الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث لمعاقبتنا، فإننا سنطفي المزيد من الذخيرة للمنتقدي الحكومة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، آذار/مارس 2018.

المهم تصحيح التصور الأوروبي بأن إيران مستعدة للبقاء في الاتفاق بصرف النظر عن الظروف أو مهما تضاءلت المكاسب الاقتصادية، لا ينبغي لطهران أن تتصرف بطريقة تعود بالفائدة على إدارة ترامب. بعبارة أخرى، ينبغي أن تظل ملتزمة بتعهداتها بموجب الاتفاق النووي، وأن تحتفظ بسمو أخلاقي، وأن تسعى لدق إسفين بين الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث/الاتحاد الأوروبي + 3 لتحديد العقوبات الأميركية الجديدة أو التي يعاد أحيائها. إلا أن هذا الخيار لن يكون خياراً إذا لم تتمكن أوروبا من المحافظة على أكبر قدر ممكن من المنافع الاقتصادية للاتفاق لصالح إيران أو إذا انضمت إلى الولايات المتحدة في فرض عقوبات قطاعية (تستهدف القطاعات الاقتصادية بدلاً من الأفراد والكيانات) على إيران.⁴⁸ لقد جعل الوضع الاقتصادي القائم من الصعوبة بمكان المحافظة على هذا الموقف بالنسبة لأنصار الاتفاق النووي في طهران.⁴⁹ أحد المسؤولين توقع أن تفقد وزارة الخارجية سيطرتها على الملف النووي. قد يكلف به المجلس الأعلى للأمن القومي، حيث يتمتع المتشككون بالاتفاق بنفوذ أكبر.⁵⁰

مجموعة ثانية، يبدو أنها تضم أغلبية صناع القرار في مجال الأمن القومي، تجادل بأنه إذا فرضت مجموعة الثلاث عقوبات قطاعية على إيران أو لم تقف في وجه الولايات المتحدة في حال انتهكت الأخيرة الاتفاق النووي، ينبغي أن ترد إيران بانتهاكات من قبلها للاتفاق. وقد تشمل هذه رفع وتيرة الأبحاث والتطوير في المجال النووي، واستئناف التخصيب في منشأة فودرو الواقعة تحت الأرض حتى نسبة 20% و/أو وقف التعاون الطوعي مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية (وبذلك تحد من وصول الوكالة إلى المواقع الإيرانية غير النووية).⁵¹ كما يمكن أن ترد من خلال إجراءات غير نووية/غير مباشرة باستهداف القوات الأميركية في العراق وسورية عبر الميليشيات الشيعية؛ وتشجيع المتمردين الحوثيين في اليمن على إطلاق الصواريخ على المدن السعودية أو الإماراتية أو على السفن في البحر الأحمر.⁵² أخيراً، فإن الخطوة الأكثر دراماتيكية يمكن أن تكون الانسحاب من الاتفاق النووي كله. يمكن أن يفعلوا ذلك أولاً بإطلاق آلية تسوية النزاعات التي ينص عليها الاتفاق، وبذلك يعطون أنفسهم 35 يوماً لمحاولة التوصل إلى تفاهم مع أوروبا، أو الانسحاب بشكل فوري.⁵³

المجموعة الثالثة، التي باتت تكتسب زخماً الآن، تتكون من عناصر أكثر تشدداً وبعضها داخل قوات الحرس الثوري الإسلامي. والرد الذي يقترحونه على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي هو الانسحاب ليس فقط من الاتفاق، بل أيضاً من معاهدة حظر الانتشار النووي. سيسمح هذا التحرك لإيران بإعادة إحياء

48 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إيرانيين، بروكسل وطهران، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2018.

49 رئيس تحرير صحيفة يومية مؤيدة لروحاني كتب: "إذا خربت الولايات المتحدة الاتفاق النووي، قد يكون ذلك أفضل بالنسبة لنا. بدلاً من استثمار أماننا في اتفاق لا فائدة فيه لنا، نستطيع التحرك والتركيز على تعزيز قدراتنا [الاقتصادية]" المحلية. انظر "ترامب، درصدد مذكرات هستهائي" [ترامب انحنى فيما يتعلق بالمفاوضات النووية]، آرمان، 7 نيسان/أبريل 2018. دبلوماسي أوروبي يعمل في طهران لاحظ قائلاً: "حتى فريق روحاني، الذي يعد الاتفاق النووي إنجازاً رئيسياً له، قد يرحب بكيش فداء لشرح المازق الاقتصادي في وجه التطلعات الشعبية الاقتصادية المحبطة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 11 نيسان/أبريل 2018. انظر أيضاً: "إيران تقول إنها قد تنسحب من الصفقة النووية إذا استمرت البنوك في الابتعاد"، رويترز، 22 فبراير/شباط 2018؛ "إيران تخبر ترامب أنه سيندم على إسقاط صفقة الطاقة النووية"، رويترز، 9 نيسان/أبريل 2018

50 مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، نيسان/أبريل 2018. خلال المواجهة النووية، بين عامي 2003 و2013، كان الملف النووي يخضع لإجراءات أمنية مشددة تحت سيطرة المجلس الأعلى للأمن القومي. نقل إلى وزارة الخارجية في العام 2013 بعد أن بدأت المفاوضات مع مجموعة الخمسة + واحد بتحقيق التقدم نحو الاتفاق. إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 36، *Great Expectations: Iran's Crisis Group Middle East and North Africa Briefing N°36*, 13 August 2013.

51 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إيرانيين في مجال الأمن القومي، طهران، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2018. سيكون هذا التحرك على نفس مستوى رد فعل إيران في العامين 2005 و2006، عندما استأنفت تخصيب اليورانيوم، بعد أن انهارت المفاوضات النووية بين عامي 2003 و2005 مع مجموعة الثلاث. في أواسط العام 2003، كانت مجموعة الثلاث قد تولت القيادة في النقاشات الرسمية مع إيران حول برنامجها النووي، في غياب الاتصالات بين الولايات المتحدة وإيران. انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 51، "إيران: هل هناك مخرج من المازق النووي؟"، 23 شباط/فبراير 2006. بالنظر إلى أن مجموعتين من أجهزة الطرد المركزي ظلتا في حالة تشغيلية في منشأة فودرو المحصنة، من الممكن إعادة ترتيبها بسرعة للبدء بإنتاج يورانيوم مخصب بنسبة 20%. *Mehr*. "Iran can resume 20% uranium enrichment in 4 days"، *News*, 9 April 2018.

52 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إيرانيين، بروكسل وطهران، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2018. انظر أيضاً، Borzou Dargahi, "Iranian-backed militias set sights on U.S. forces", *Foreign Policy*, 16 April 2018. طبقاً للمادة 36 من الاتفاق النووي، بعد تلقي شكوى من أحد أطراف الاتفاق، يكون أمام اللجنة المشتركة، المكونة من جميع الموقعين على الاتفاق وبرئاسة الاتحاد الأوروبي، 15 يوماً لتسوية القضية، ما لم يتم تمديد هذه المدة بالإجماع. بعد مدالات اللجنة المشتركة، يمكن لأي طرف أن يحيل القضية إلى وزراء الخارجية، الذين سيكون لديهم أيضاً مدة 15 يوماً (ما لم يتم تمديدتها بالإجماع). إذا لم تسو القضية بعد العملية التي تستمر 30 يوماً، تنتظر اللجنة المشتركة في الرأي غير الملزم لمجلس استشاري يتكون من ثلاثة أعضاء (يعين كل طرف في النزاع أحد أعضاء الفريق وعضو ثالث مستقل) لمدة لا تتجاوز خمسة أيام. مسؤول إيراني رفيع قال: "إذا ذهبنا إلى اللجنة المشتركة، فإن ذلك سيكون فقط لتوضيح الأمور ولكي نظهر للعالم أننا استنفدنا جميع الخيارات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، نيسان/أبريل 2018.

برنامج التخصيب بكامل سرعته وتغيير عقيدتها النووية للسعي لإنتاج الأسلحة.⁵⁴ يشير هؤلاء إلى رغبة إدارة ترامب بالحوار مع كوريا الشمالية كدليل على أن إيران يمكنها فقط التعامل مع الولايات المتحدة من موقع قوة وعندما يصبح الرادع الأكبر في حوزتها. مسؤول إيراني رفيع قال: "ينظر إلى القنبلة [النووية] على نحو متزايد على أنها الخيار الوطني".⁵⁵ سيسمح لهم المضي بهذا الخيار بإغلاق الباب على أي تحسين إضافي في علاقات إيران مع الغرب، الذي يعتبرونه تهديداً لمصالحهم الاقتصادية ويكرهونه لدوره الثقافي التخريبي؛ كما أنه سيقوض مصداقية إدارة روحاني قبل الانتخابات البرلمانية في العام 2020 والانتخابات الرئاسية في العام 2021، وأيضاً حيث تلوح خلافة القائد الأعلى في الأفق.⁵⁶ وبالتالي فإن المتشددون يرفضون استمرار الالتزام بالاتفاق بعد انسحاب الولايات المتحدة منه. كما كتب محررو صحيفة **كيهان**، المقربة من القائد الأعلى، "خطة العمل المشتركة الشاملة كارثة، مع أو بدون الولايات المتحدة".⁵⁷

يصعب التنبؤ بحصيلة هذه المناظرة رغم أن الاندفاع نحو تحقيق اختراق في القدرات النووية – ناهيك عن السعي لإنتاج قنبلة – يستبعد أن يكون الرد الأكثر ترجيحاً. كما يرى الإيرانيون فائدة في محاولة جعل أوروبا تقف معهم ضد ترامب، بدلاً من وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة ضد الجمهورية الإسلامية. لكن لا ينصح بالتراخي، كما لاحظ مسؤول أوروبي رفيع: "إيران، التي تواجه العديد من التهديدات الآن، ترى في الاتفاق النووي أكثر من مجرد ضمانة اقتصادية – بل ضمانة أمنية أيضاً. يخشون أنهم من دونه قد يتعرضون لهجوم من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل. وبالتالي من المرجح أن يظلوا في الاتفاق".⁵⁸ إلا أن الرد الإيراني سيتأثر بالاعتبارات السياسية الداخلية وكذلك بتصميم القائد الأعلى على ألا يظهر الضعف في وجه ما يعتبره تتمرر الولايات المتحدة، خشية أن تتعرض إيران للمزيد من المضايقة. على حد تعبير مسؤول إيراني رفيع: "حتى أنصار الاتفاق النووي داخل النخبة السياسية الإيرانية يعبرون عن أسفهم لضعف مقاومة الرئيس روحاني، من وجهة نظرهم، للضغوط الأميركية المتنامية".⁵⁹

إضافة إلى هذه المخاطر، فإن موت الاتفاق النووي يحدث وسط تصاعد التوترات بين إيران والولايات المتحدة وحلفاء كل منهما في الشرق الأوسط. كما فصلت مجموعة الأزمات في قائمة مجموعة الأزمات للقضايا المثيرة للنزاع بين إيران والولايات المتحدة، فإن حادثاً في أي من نقاط الاحتكاك بين الطرفين، سواء كان في اليمن، أو سورية، أو العراق، أو لبنان، أو أفغانستان أو الخليج، يمكن بسهولة أن يتصاعد إلى مواجهة عسكرية.⁶⁰ المفارقة هي أنه يبدو أن إحدى نتائج زيارة ماكرون لواشنطن كانت تعزيز تصميم ترامب على مواجهة إيران في سورية – بعبارة أخرى، على عكس ما كان يأمل الرئيس الفرنسي، فإننا قد نجد أنفسنا مع موقف أميركي أكثر عدوانية ودون الاتفاق النووي.⁶¹

⁵⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إيرانيين، طهران وبروكسل، نيسان/أبريل 2018. انظر أيضاً Fouad Izadi، "خروج إيران از «ان بي تي» مي تواند هزینه خروج آمریکا از برجام باشد"، [قد يكون ثمن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي انسحاب إيران من معاهدة حظر الانتشار النووي]، Bozorgmehr Sharafedin، Resalat، 11 April 2018؛ Reuters، 24 April 2018. "Iran ، warns Trump it might withdraw from Non-Proliferation Treaty".

⁵⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إيراني رفيع، نيويورك، نيسان/أبريل 2018.

⁵⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حاليين وسابقين، طهران، نيسان/أبريل 2018.

⁵⁷ "برجام فاجعه است با آمریکا یا بدون آمریکا" [خطة العمل المشتركة الشاملة كارثة، مع أو بدون الولايات المتحدة]، **كيهان**، 17 نيسان/أبريل 2018.

⁵⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، برلين، نيسان/أبريل 2018.

⁵⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، نيسان/أبريل 2018.

⁶⁰ يمكن مراقبة هذه النقاط الملتبها على قائمة نقاط الصراع بين إيران والولايات المتحدة: www.crisis.group.org/trigger-list.

⁶¹ قال ترامب: "لقد ناقشنا أنا وإيمانويل حقيقة أننا لا نريد أن نمنح إيران طريقاً مفتوحة إلى المتوسط، خصوصاً وأننا نسيطر عليه فعلياً". انظر "ملاحظات الرئيس ترامب وماكنون"، البيت الأبيض، مرجع سابق.

IV. خطة طوارئ أوروبية

عشية زيارة الدولة في نيسان/أبريل إلى الولايات المتحدة، قال الرئيس ماكرون إنه لم يكن هناك "خطة ب" إذا انهار الاتفاق النووي. ربما قال ذلك لتحذير الولايات المتحدة من الانسحاب الأحادي أو لأنه يعرف أن أوروبا لا تستطيع تحدي الولايات المتحدة بإجراءات طوارئ لحماية الاتفاق. أو قد يكون أخذ العاملين بعين الاعتبار.⁶² مسؤول أوروبي رفيع قال: "لدى شركائنا فكرة واضحة أنها لن تتمكن من العمل مع إيران إذا أعيد فرض العقوبات. الأمر الآن ليس كما كان في التسعينيات؛ حيث إن الاندماج في القطاعات المصرفية والمالية الدولية بات كبيراً إلى درجة أن جميع شركائنا على تماس مع الولايات المتحدة وبالتالي تخاطر بالتعرض لخسائر كبيرة. حتى الصادرات النفطية من إيران قد لا تتمكن من الاستمرار. وبالتالي يمكن أن نحاول، لكن إيران سرعان ما ستري المزايا الاقتصادية تتبخّر، وبالتالي ستتصاعد الضغوط عليهم للانسحاب أو انتهاك الاتفاق".⁶³

لهذه الأسباب، تحاول مجموعة الثلاث بشكل جاد إبقاء الولايات المتحدة في الاتفاق. لكن، في حين أن الرهانات على التوصل إلى تسوية تحافظ على الالتزام بالاتفاق النووي وتحقق الاستقرار للاتفاق ضئيلة، لا يزال من الممكن التوصل إلى تفاهم مشترك بين الولايات المتحدة ومجموعة الثلاث من شأنه أن يبعث بإشارة لواشنطن حول استعداد مجموعة الثلاث للعمل على القضايا ذات الاهتمام المشترك فيما يتصل بسلوك إيران، بينما لا تصل إلى حد انتهاك اتفاق متعدد الأطراف لا تزال طهران ملتزمة به. كما أن ذلك قد يحقق درجة من التظمين لكي تتدفق الرساميل والتكنولوجيا إلى إيران. كنقطة انطلاق نحو اتفاق أوسع مع إيران لمعالجة برنامج صواريخها الباليستية وأنشطتها الإقليمية، يمكن لمثل هذا التفاهم أن يشمل العناصر الآتية:

- التزام دائم بمنع إيران من تصنيع أسلحة نووية أو الحصول عليها؛ ويمكن أن يطبق هذا بشكل خاص على القائمة الواردة في الفصل T من الاتفاق النووي المتعلق بالأنشطة التي يمكن أن تسهم في تصميم وتطوير جهاز منفرج نووي،⁶⁴ إضافة إلى تقييمات منتظمة للولايات المتحدة/مجموعة الثلاث لنمو وتطور أنشطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية وتناسبها مع احتياجات الوقود النووي المدنية في البلاد؛
- الالتزام بالسعي للتوصل إلى اتفاق تكميلي بين الموقعين على الاتفاق النووي لمعالجة مخاوف جميع الأطراف. يمكن للمفاوضات أن تبدأ حالما تتم استعادة الثقة بتنفيذ الاتفاق النووي، ومثالياً قبل عامين من يوم الانتقال بموجب الاتفاق النووي في تشرين الأول/أكتوبر 2023، عندما تصادق إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وترفع الولايات المتحدة وأوروبا العقوبات النووية؛⁶⁵
- الالتزام باعتبار أي تحرك إيراني نحو الحصول على صواريخ باليستية بعيدة المدى عابرة للقارات تهديداً للسلم والأمن العالميين، ومبرراً لفرض عقوبات محددة؛
- فرض ضوابط صارمة على التصدير وفرض عقوبات محددة ضد أفراد وكيانات منخرطة في إنتاج صواريخ مصممة لتكون ذات قدرات نووية، خصوصاً صواريخ 'عذر' متوسطة المدى، وأي شخص ضالع في نقل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية إلى لاعبين من غير الدولة في المنطقة؛⁶⁶

⁶² "France's Macron says he has no 'plan B' for Iran nuclear deal", Reuters, 22 April 2018.

⁶³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، نيسان/أبريل 2018.

⁶⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أوروبيين، باريس وبرلين، نيسان/أبريل 2018. معاهدة حظر الانتشار النووي لا تعرف ما ينطوي عليه تصنيع سلاح نووي. الفصل T في الاتفاق النووي يحدد هذه الفجوة في حالة إيران وذلك من خلال الحظر الصريح لبعض الأنشطة والمواد ذات الاستخدام المزدوج المتعلقة بإنتاج الأسلحة النووية. وهو يبيّن أربع فئات من الأنشطة: النمذجة الحاسوبية لمحاكاة الأجهزة المنفجرة النووية؛ استخدام أنظمة تفجير متفجرات متعددة النقاط مناسبة لجهاز منفرج نووي؛ استخدام أنظمة تشخيص تفجيرية؛ استخدام مصادر نيوترونية مدفوعة بالانفجار. لكن الفصل T هو الجزء الوحيد من الاتفاق النووي الذي لا يسمي صراحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا التزامات إيران. منتقدو الاتفاق يقولون إن الوكالة غير مخولة بالتحقق من التزام إيران بموجب هذا البند. ما لا يذكره هو أن الفصل T صمم أصلاً كرادع لضمان حظر الأنشطة التي تؤدي إلى تصنيع الأسلحة دون حدود زمنية.

⁶⁵ للمزيد من التفاصيل، انظر الملحق الخامس، الفصل D من الاتفاق النووي.

⁶⁶ انظر Michael Elleman and Mark Fitzpatrick, "Are Iran's ballistic missiles designed to be nuclear capable?" International Institute for Strategic Studies, 28 February 2018. هناك أدلة على أن الأسلحة الإيرانية، بما فيها أجزاء الصواريخ، تنقل إلى الحوثيين. في كانون الثاني/يناير 2018 اتهمت لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة إيران بانتهاك حظر الأسلحة المفروض على اليمن. "Final Report of the Panel of Experts on Yemen", UNSC S/2018/68, 26 January 2018.

- تخصيص موارد استخباراتية إضافية للأنشطة المشتبه بها في المواقع الإيرانية النووية وغير النووية، وتبادل المعلومات بشأنها؛ وتقييم وتقديم التمويل اللازم للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتأكيد السلطة الكاملة للوكالة بموجب الفصل Q من الاتفاق النووي لتفتيش المواقع غير النووية في إيران؛
- إصدار بيان بالسياسات من قبل إدارة ترامب يبيّن التزامات الولايات المتحدة بموجب الاتفاق النووي، طالما أثبتت عمليات تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران ملتزمة ببنود الاتفاق؛⁶⁷ والامتناع عن محاولة إقناع الشركات بعدم القيام بأعمال مسموح بها بموجب الاتفاق النووي؛ وإصدار التراخيص للعمليات التجارية المشروعة مع إيران، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطائرات المدنية، وفي الوقت المناسب؛
- دعم البيت الأبيض لإجراء يتخذه الكونغرس لتعديل القوانين المتعلقة بفرض العقوبات على إيران من خلال إزالة متطلبات تعليق العقوبات بشكل دوري واستبدالها بمشروع قانون تتم بموجبه إعادة فرض العقوبات إذا أبلغت السلطة التنفيذية الكونغرس بوجود انتهاك كبير للاتفاق النووي من قبل إيران، كما تم التحقق منه من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ودعم جهود الكونغرس لاستبدال متطلب المصادقة كل تسعين يوماً بموجب قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني على التزام إيران بالاتفاق النووي بتقرير تقدمه السلطة التنفيذية للكونغرس في حالة وجود انتهاك كبير للاتفاق النووي من قبل إيران، تم التحقق منه من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بموازاة هذه الإجراءات، يمكن لمجموعة الثلاث/الاتحاد الأوروبي أن تطلق جهوداً لمنع انتشار تكنولوجيا حلقة الوقود النووي ذات الاستخدام المزدوج في منطقة الخليج. ويمكن الوصول إلى هذا الهدف بعدة طرق: اقتراح بناء منشأة مشتركة للتخصيب بين بلدان المنطقة؛ وجعل برنامج التخصيب الإيراني متعدد الجنسيات بتوظيف تقنيين وخبراء في منشآت من إيران ومن بلدان الاتحاد الأوروبي لإضافة طبقة أخرى من المراقبة؛ و/أو تأسيس بنك للوقود النووي يستخدم من قبل إيران والبلدان الأخرى في المنطقة قبل 'يوم انتقال' Transition Day الاتفاق النووي الإيراني من أجل إقناعها بعدم القيام بأنشطة تخصيب على أراضيها.⁶⁸

ما يضيف إلى تعقيد الموقف التفاوضي لمجموعة الثلاث هو انعدام اليقين حول ما سيقدره ترامب في أيار/مايو. من بين الخيارات المحتملة، أن يتوصل إلى اتفاق مع مجموعة الثلاث وأن يعلق العقوبات، وأن يبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالاتفاق النووي الإيراني وينقل تركيز إدارته وتركيز أوروبا نحو استراتيجية ضغوط على أنشطة إيران الإقليمية؛ أو تعليق العقوبات مرة أخرى لمنح مفاوضات الولايات المتحدة - مجموعة الثلاث المزيد من الوقت لإحراز نتائج والمحافظة على عدم اليقين حيال مصير الاتفاق النووي؛ أو إعادة فرض عقوبات نووية دون إنفاذها لمنح المفاوضين المزيد من الوقت؛ أو إعادة فرض العقوبات وإنفاذها في أسرع وقت ممكن ببروقراطياً.⁶⁹

لا يعد الانسحاب الأميركي الأحادي من الاتفاق النووي ولا إطالة أمد انعدام اليقين حول موقف واشنطن منه أمراً مرغوباً - سواء لأوروبا أو لمستقبل الاتفاق النووي. يتبنى المسار الأول، قد تخنق إدارة ترامب الاتفاق النووي؛ ويتبنينا المسار الثاني، يمكن أن تحكم على الاتفاق بالاختناق البطيء. من أجل الحد من الأضرار، على مجموعة الثلاث أن توسع مقاربتها، وأن تضع خطة ب من شأنها أن تدفع إيران للاستمرار باحترام شروط الاتفاق النووي حتى لو توقفت الولايات المتحدة عن احترامها، كلياً أو جزئياً.

إذا انسحبت الولايات المتحدة، وإذا لم يعد بالإمكان المحافظة على الاتفاق النووي كترتيب بين مجموعة الثلاث/الاتحاد الأوروبي + 3، قد تتمكن أوروبا من إنفاذه بوصفه خطة عمل مشتركة شاملة - أي بوجود روسيا والصين، لكن دون الولايات المتحدة. سيطلب هذا، في الحد الأدنى، تقديم رزمة اقتصادية وسياسية ل طهران يمكن من خلالها المحافظة على أكبر قدر من المزايا التي ينص عليها الاتفاق النووي لإيران. قد

⁶⁷ وينبغي أن يشمل هذا إعادة التأكيد على الفقرة 28 من الاتفاق النووي، التي تلاحظ أنه على الولايات المتحدة أن "تبدل قصارى جهدها وببنية طيبة للمحافظة على الاتفاق النووي ومنع التدخل بتحقيق المزايا الكاملة لإيران نتيجة رفع العقوبات".

⁶⁸ ستكون المقاربة الأكثر قابلية للتطبيق هي جعل برنامج التخصيب الإيراني متعدد الجنسيات من خلال ترتيبات لتوظيف أشخاص من جنسيات متعددة فيه. يمكن توظيف خبراء من مجموعة الثلاث في صالات أجهزة الطرد المركزي الإيرانية، ربما تحت غطاء التعاون النووي المدني، كما هو وارد في الملحق أ للاتفاق. من شأن هذه الخطوة أن تساعد في زيادة الثقة بأنه ليس هناك أي أنشطة غير معلنة تجري هناك وأن مجموعات أجهزة الطرد المركزي لم يتم تعديلها. حاولت إدارة فورد تطبيق مقاربة مشابهة نحو إيران في السبعينيات. William Burr, "A Brief History of U.S.-Iranian Nuclear Negotiations", *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 65, no. 1, 1 January 2009, p. 23; Peter Friend, "URENCO's views on International Safeguards Inspection", 8th International Conference on Facility-Safeguards Interface, Portland, Oregon, 30 March 2008. دشنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أول بنك للوقود النووي في كازاخستان في العام 2017. "U.N. nuclear watchdog opens uranium bank in Kazakhstan", Reuters, 29 August 2017.

⁶⁹ "Renewed sanctions need not mean U.S. exit from Iran deal: Mnuchin", Reuters, 11 April 2018. الموعد التالي لتعليق العقوبات هو 12 تموز/يوليو 2018.

يساعد هذا صناع السياسات الإيرانيين على تبرير ضبط النفس في وجه عدم الالتزام الأميركي، ومنع تجدد الأزمة حول أنشطة إيران النووية وترك الباب مفتوحاً أمام استمرار الحوار بين الاتحاد الأوروبي وإيران حول برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، وسياساتها الإقليمية ووضع حقوق الإنسان فيها، وكذلك مصير الأشخاص الذين يحملون جنسية مزدوجة والمحتجزين في إيران بتهم مشكوك بها.⁷⁰ بدلاً من ذلك، يمكن أن تظل الولايات المتحدة جزءاً من الاتفاق النووي على مضض وربما بشكل مؤقت، حيث إن تبني أجزاء من الرزمة يمكن أن يحد من استمرار انعدام اليقين حول مصير الاتفاق ومعالجة الاختناقات القائمة في الأعمال التجارية المسموح بها.

في حين أنه ما من طريقة مثالية لتحسين الاقتصاد الإيراني من تداعيات خروج الولايات المتحدة من الاتفاق أو من استمرار انعدام اليقين، يمكن لمجموعة الثلاث أن تضع رزمة يمكن أن تكون قيمتها السياسية والاقتصادية أكبر من مجمل عناصرها المنفردة. ويمكن لهذه الرزمة أن تحتوي على مجموعتين من العناصر:

إجراءات قصيرة المدى مصممة لتوفير تطمينات مباشرة للشركات الأوروبية المهمة بدخول السوق الإيرانية، وفي الوقت نفسه تمكين أولئك في القيادة الإيرانية الذين يدعون إلى استمرار الالتزام بالاتفاق:

□ تقوم مجموعة الثلاث والمجلس الأوروبي بنشر بيان يؤكدان فيه على دعمهما لخطة العمل المشتركة الشاملة؛⁷¹

□ في محاولة لتقليص آثار العقوبات الأميركية الثانوية على قدرة إيران على تصدير النفط واستلام عائداته، يقوم الاتحاد الأوروبي بحماية شركات الطاقة التي تقيم أعمالاً محدودة في الولايات المتحدة لتمكينها من الاستمرار بشراء النفط والغاز الإيرانيين، وتمكين المصارف المركزية الأوروبية المعنية بمعالجة الدفعات ذات الصلة. يمكن أن يتم تحريك الأموال على "المستوى الصافي"، أي يمكن أن تستخدم عائدات إيران من تصدير النفط إلى أوروبا للدفع مقابل الواردات الإيرانية من أوروبا؛

□ يمكن للاتحاد الأوروبي أن ينشر رخصة عامة تصف معياراً مقبولاً للإجراءات الواجب اتباعها وللالتزام بالأنظمة بالنسبة لشركاته كي تتمكن من القيام بأعمالها بشكل شرعي مع إيران، وبذلك توفر لها تحصيلاً قانونياً من العقوبات الأميركية الثانوية؛⁷² كما يمكن لبروكسل أن تتفاوض مع وزارة الخزانة الأميركية للمحافظة على الرخصة H، التي تخول الكيانات المملوكة في الولايات المتحدة أو الخاضعة للضوابط الأميركية الانخراط في تعاملات معينة متعلقة بإيران؛⁷³

□ بموازاة ذلك، يمكن للاتحاد الأوروبي – بمجمله، وليس كل دولة على حدة – أن يتفاوض مع الولايات المتحدة للحصول على حماية خاصة لمجموعة من الصناعات أو الشركات التي تتعامل مع إيران، وأن تهدد بفرض رسوم على الصادرات الأميركية إلى الاتحاد الأوروبي إذا لم يتم منح هذه الاستثناءات؛⁷⁴

□ يمكن للاتحاد الأوروبي أن يستبدل ما يسمى بقانون المنع لعام 1996 الذي يحظر على الشركات الأوروبية الالتزام بالعقوبات الأميركية السنوية المفروضة على إيران بتسريع يدعم شركاتها عندما توجه اتهامات للجهات الأميركية الناطمة في محكمة العدل الدولية أو غرفة التجارة الدولية. كما يمكن أن تضع بند "استرداد" للحصول على تعويضات عن الأضرار المترتبة على الانتهاكات المزعومة للعقوبات من خلال فرض رسوم على الصادرات الأميركية إلى الاتحاد الأوروبي.⁷⁵

⁷⁰ "Europeans engage with Iran on regional issues as Trump deadline nears", Reuters, 1 March 2018.

⁷¹ سيكون هذا بمستوى بيانها بعد قرار الرئيس ترامب في تشرين الأول/أكتوبر 2017. انظر [إعلان رؤساء دول وحكومات فرنسا، وألمانيا والمملكة المتحدة]، 10 دوانغ ستريت، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2017؛ [الدول الـ 28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفاعل للاتفاق النووي الإيراني]، خدمة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

⁷² لقد سعت العديد من الشركات الأوروبية للحصول على رسائل تطمين من الجهات الناطمة المحلية كي تتمكن من القيام بأعمالها التجارية مع إيران. يمكن لترخيص عام أن يحل محل هذه الرسائل ويجعلها معيارية.

⁷³ "الرخصة العامة H"، أنظمة التعاملات والعقوبات المتعلقة بإيران، 31 C.F.R.، الفقرة 560، مكتب ضبط الأصول الأجنبية، وزارة الخزانة الأميركية.

⁷⁴ ينبغي ألا تجري مثل هذه المفاوضات قبل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، إذ إنها يمكن أن تسهل على إدارة ترامب التفكير بالانسحاب. "Oil major Total to seek waiver if U.S. reimposes Iran sanctions: UAE newspaper", Reuters, 18 March 2018.

⁷⁵ القرار الناظم الصادر عن المجلس الأوروبي (EC) 96/2271، "الحماية من آثار التطبيق خارج الأراضي للتشريعات التي يتبناها بلد ثالث..."، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1996. صمم هذا التشريع لمقاومة العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة خارج أراضيها على إيران وكوبا. وقد ردع هذا التشريع واشنطن فعلياً من إنفاذ تلك العقوبات لأكثر من عقد من الزمن. مسؤول أوروبي رفيع قال: "القوانين تسهل مراجعتها تقنياً لكن يصعب إنفاذها سياسياً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس

□ يمكن لمجموعة الثلاث – مع دول أخرى راغبة وأعضاء في الاتحاد الأوروبي – أن تعلن عن جهد مشترك من قبل وكالات الائتمان أو الاستثمار المملوكة من قبل الدول لتغطية المخاطر، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعقوبات، والتي يمكن أن تواجهها شركاتها بالاتجار مع إيران. خلال الأشهر القليلة الماضية، اتخذ عدد من الحكومات الأوروبية خطوات مهمة لتسهيل التجارة المشروعة مع إيران بتقاسم المخاطر من خلال مثل هذه الآلية، لكن يمكن لمجموعة الثلاث أن تكون البائدة في جهد متعدد الأطراف أكثر منهجية؛⁷⁶

□ يمكن للوكالة الفرنسية للتنمية، والمؤسسة الائتمانية لإعادة الإعمار في ألمانيا ووزارة التنمية الدولية البريطانية أن تطلق جهداً مشتركاً لدعم مشاريع تطوير البنية التحتية في إيران والدخول في مفاوضات مع طهران لاختيار المشاريع وتقديم القروض في أقرب وقت ممكن؛

□ يمكن لمجموعة الثلاث أن تسهل بشكل أكبر حصول الطلاب ورواد الأعمال الإيرانيين على تأشيرات دخول.

□ **إجراءات متوسطة المدى** قد تتطلب وقتاً أطول للتفاوض عليها وتنفيذها، لكن يمكن أن تشير إلى جدية الالتزام الأوروبي بالاتفاق النووي وأيضاً إلى تطوير علاقة تعاونية ومفيدة للطرفين مع إيران:

□ يمكن للاتحاد الأوروبي أن يؤسس مصرفاً تجارياً متعدد الأطراف تهيمن عليه الدول الأوروبية يتكون من مصارف خاصة صغيرة إلى متوسطة الحجم تملكها الدولة. ويكون هدفه جمع موارد هذه المؤسسات وتقاسم المخاطر، ومعالجة الدفعات المالية، وتوفير الضمانات الائتمانية وخدمات التأمين لشركات القطاع الخاص الأوروبية الراغبة بالاتجار أو الاستثمار في إيران، وتبادل معلومات الالتزام والإجراءات الواجب اتباعها؛⁷⁷

□ يمكن للمفوضية الأوروبية أن تنقل إيران من قائمة البلدان التي يمكن أن تكون مؤهلة إلى قائمة البلدان المؤهلة بالكامل لتلقي القروض من بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل المشاريع الكبيرة في القطاع العام أو الخاص، والتفاوض على إطار لعمليات البنك في إيران؛⁷⁸

□ يمكن للاتحاد الأوروبي وإيران أن يتفاوضا وأن يوقعا شراكة طاقة طويلة الأمد يمكن أن توفر لإيران الوصول إلى أحدث ما هو متوافر من تكنولوجيا الطاقة المتجددة مقابل إمداد أوروبا بالغاز الطبيعي من خلال أنابيب موجودة أو جديدة؛

□ يمكن للاتحاد الأوروبي وإيران أن يدعموا تأسيس غرفة تجارة إيرانية أوروبية؛

□ يمكن للاتحاد الأوروبي وإيران تعزيز التعاون النووي المدني، بما في ذلك بناء مفاعلات طاقة نووية مدنية جديدة، مقابل الموافقة على تحويل محطات التخصيب الإيرانية إلى مشاريع أوروبية – إيرانية مشتركة، أو توظيف مواطنين أوروبيين فيها.

بالطبع، ستكون هذه الإجراءات مشروطة بوفاء إيران بالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي. إذا أعادت إيران إحياء أنشطتها النووية، تدريجياً أو بسرعة كاملة، فإن من شبه المؤكد أن تنهي مجموعة الثلاث دعمها للاتفاق النووي وأن تدعم إعادة فرض العقوبات النووية متعددة الأطراف. كما قال مسؤول فرنسي: "بدأت الأزمة النووية في العام 2003 بسبب المخاوف من أنشطة إيران النووية. إذا أعادت إيران إطلاق البرنامج، سنعود

2018. انظر أيضاً Esfandiyar Batmanghelidj, "Can blocking regulations help Europe protect its business from Trump?" *Bourse & Bazaar*, 13 February 2018.

⁷⁶ وقعت شركة Invitalia Global Investment الإيطالية اتفاقاً استثمارياً عاماً مع مصرفين إيرانيين في 11 كانون الثاني/يناير 2018 بقيمة 5 مليار يورو. "إيطاليا وإيران توقعان اتفاق ائتمان عام للاستثمارات في إيران"، بيان صحفي، وزارة الاقتصاد والمالية الإيطالية، 11 كانون الثاني/يناير 2018. وتعزز شركة Bpifrance تقديم 1.5 مليار يورو على شكل ضمانات تصدير مع نهاية العام 2018. "France to finance exports to Iran, aims to sidestep U.S. sanctions", Reuters, 1 February 2018.

⁷⁷ من المرجح أن تبقى معظم المصارف الدولية بعيدة عن إيران، بينما تفقد المؤسسات المالية الأصغر إلى الموارد لتمويل مشاريع كبيرة فيها. هذا تحدٍ متعدد الجوانب: معظم المصارف الدولية لها تعاملات كبيرة مع الولايات المتحدة (عمليات تحت الولاية القضائية الأميركية، توظيف موظفين أميركيين أو الاعتماد على شبكات المصارف المراسلة الأميركية)، وبالتالي فإنها تخشى انتهاك العقوبات القائمة و/أو عودة العقوبات النووية. لدى بعضها اتفاقيات مع جهات ناظمة أميركية تم بموجبها تأجيل ملاحقتها قضائياً مقابل الالتزام بعدم العمل مع إيران. تقاوم المشكلة عيوب ونواقص المصارف الإيرانية الداخلية (من عدم كفاية المعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى ارتفاع نسبة القروض غير المسددة). مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مصرفيين أوروبيين، بروكسل، 18 نيسان/أبريل 2018. لمزيد من المعلومات، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 173، "تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني: تقرير حالة"، 16 كانون الثاني/يناير 2017.

⁷⁸ في 8 شباط/فبراير 2018، أصدر البرلمان الأوروبي قراراً يلاحظ فيه أنه "ينبغي إضافة إيران إلى قائمة المناطق والبلدان التي يمكن أن تكون مؤهلة"، المجلس الأوروبي أتبع ذلك في 27 شباط/فبراير بإصدار أمر ناظم أكد على أن إيران "يمكن أن تكون مؤهلة" لتلقي قروض بنك الاستثمار الأوروبي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، آذار/مارس 2018.

إلى المربع الأول ولن يكون أمامنا خيار سوى الوقوف مع الولايات المتحدة في فرض الحد الأقصى من الضغوط على إيران".⁷⁹ علاوة على ذلك، لا يمكن لإيران أن تستفيد من الآليات المصرفية الموصوفة أعلاه إذا لم تتخذ خطوات إضافية لإصلاح القطاعين المالي والمصرفي فيها، بما في ذلك المجالات المتعلقة من خطة عملها مع مجموعة العمل المالي.⁸⁰

كما أن من الحيوي أن تبذل إيران جهوداً حقيقية وقابلة للقياس لخفض حدة التوترات في المنطقة، انسجاماً مع توصيات مجموعة الأزمات في تقريرها الصادر في نيسان/أبريل 2018.⁸¹ الحوار الأوروبي الأخير (مجموعة الثلاث + إيطاليا)، بتنسيق من الاتحاد الأوروبي مع المسؤولين الإيرانيين حول الأزمة في اليمن لم يحقق إنجازات تذكر.⁸² الأوروبيون انتقدوا التعنت الإيراني، في حين حملت طهران المسؤولية للأوروبيين بسبب عدم التحضير الجيد وللسعودية بسبب عدم استعدادها للرد بالمثل.⁸³ بصرف النظر، ومع الأخذ بالاعتبار التصور القائل بتصاعد نفوذها في المنطقة، يتوجب على إيران أن تعمل أولاً إذا أرادت من مجموعة الثلاث أن تساعد في المحافظة على الاتفاق النووي. باتخاذها الخطوة الأولى، فإن إيران ستظهر قيمة الحوار معها بدلاً من إجبارها على لعب دور إقليمي بناء أكثر.

أخيراً، على إيران أن توافق من حيث المبدأ على إجراء مفاوضات مستقبلية حول اتفاق مكمل ذو فائدة متبادلة من شأنه تهدئة المخاوف حيال التوسيع النهائي لأنشطة حلقة الوقود النووي الإيرانية ووضع قيود إقليمية على مدى وجمل الصواريخ الباليستية مقابل خطوات متبادلة – مثل رفع العقوبات الأميركية الأساسية جزئياً أو كلياً التي، كما يثبت سجل تنفيذ الاتفاق النووي، تعيق إعادة إدماج إيران في النظام المالي العالمي.⁸⁴

⁷⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، 29 آذار/مارس 2018.

⁸⁰ قررت مجموعة العمل المالي الاستمرار في تعليق التدابير المضادة المقررة على إيران في شباط/فبراير 2018. رغم ذلك، فإنها طالبت إيران بتنفيذ الإصلاحات في تسعة مجالات لا تزال الإصلاحات لم تنفذ فيها بشكل كافٍ. البيان العلني لمجموعة العمل المالي، 23 شباط/فبراير 2018. مسؤولو العقوبات الأوروبيين يقولون إن طهران لم تفعل الكثير للاستفادة من الخبرات والمساعدات التي عرضوا تقديمها. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، آذار/مارس 2018.

⁸¹ تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 184، "أولويات إيران في شرق أوسط مضطرب"، 13 نيسان/أبريل 2018.

⁸² عقدت الجولة الأولى من المحادثات في ميونخ في شباط/فبراير 2018 وستعقد الجولة الثانية في روما في مطلع أيار/مايو.

⁸³ مسؤول أوروبي عبر عن إحباطه قائلاً: "روحاني وظيف وعدا بالتعاون، لكنهما لم يفيا بوعدهما على الإطلاق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، 29 آذار/مارس 2018. مسؤول إيراني رافع قال: "اتفقت إيران مع مجموعة الثلاث/الاتحاد الأوروبي وشجعت الحوثيين على التعامل مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، لكن في اليوم التالي انضمت فرنسا والمملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة في عرض قرار ضد دور إيران في اليمن في مجلس الأمن، ما أدى إلى تسميم الأجواء. عليهم أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون التعاون مع إيران أو مواجهتها. لا يمكنهم فعل الأمرين معاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، نيسان/أبريل 2018. انظر أيضاً ميشيل نيكولز، "روسيا تقاوم محاولة الغرب لإدانة إيران في الأمم المتحدة حول الأسلحة البينية"، رويترز، 21 شباط/فبراير 2018.

⁸⁴ مجموعة الأزمات أوصت باتفاق "أفضل مقابل أفضل" فكتبت في العام 2017: "سيكون لرئيس جمهوري مدعوم من كونغرس يسيطر عليه الجمهوريون مصداقية في تقديم الحوافز لإيران أكبر بكثير مما فعل الرئيس باراك أوباما". انظر تقرير مجموعة الأزمات، "تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني"، مرجع سابق، ص. 2.

.V. الخلاصة

تجد مجموعة الثلاث نفسها الآن بين محاولة تهدئة الولايات المتحدة عن طريق "إصلاح" الاتفاق النووي و ضمان أنها، بفعلها ذلك، لا تدفع إيران إلى الخروج من الاتفاق. وهي تواجه تحدياً إضافياً يتمثل في ضمان قبول الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما تقتضيه المجموعة. وهذا ليس بديهياً؛ ففي نيسان/أبريل 2018، رفضت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توصية لمجموعة الثلاث بفرض عقوبات محددة على 15 فرداً وكياناً ضالعين في برنامج الصواريخ الباليستية في البلاد وفي الأنشطة الإقليمية.⁸⁵

بالنظر إلى المجموعة المعقدة من التسويات التي بني عليها الاتفاق، فإن مجموعة الثلاث أوضحت بجلاء أنه لا يمكن إعادة التفاوض بشأنه أو إعادة تفسيره (على الأقل، ليس دون قرار بالإجماع من اللجنة المشتركة التي تم تأسيسها بموجب الاتفاق). رغم ذلك، تحاورت مجموعة الثلاث مع إدارة ترامب في محاولة لمعالجة مخاوفها الرئيسية من أجل إبقائها طرفاً في الاتفاق النووي. السؤال ليس ما إذا كان بالإمكان فعل ذلك، بل أيضاً إذا ما كان يمكن فعله بطريقة لن تدفع إيران للخروج من الاتفاق ولا تقتصر على مجرد المحافظة على الاتفاق إلى ما بعد موعد نهائي آخر. ينبغي أن يكون الهدف – إضافة إلى الهدف المعلن المتمثل في التوصل إلى إجماع أقوى عبر الأطلسي حول كيفية معالجة برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني وأنشطتها الإقليمية – هو تحقيق الاستقرار للاتفاق النووي بالسماح لإيران بالحصول على المكاسب الاقتصادية التي من حقها الحصول عليها.

إدارة ترامب، انطلاقاً من ثقتها بفائدة استراتيجية الحد الأقصى من الضغوط، التي يبدو أنها أثمرت في فتح باب الحوار مع كوريا الشمالية، يبدو أنها تتناسى حقيقة أنه لا يمكن بناء اتفاق أوسع على أنقاض الاتفاق النووي الإيراني في المستقبل المنظور، حيث إن نهاية الاتفاق ستدمر ثقة الإيرانيين في جدوى أية مفاوضات مستقبلية. إضافة إلى ذلك، وعلى عكس بيونغ يانغ، التي أمنت الرادع الأكبر، فإن إيران تخلت عن معظم نفوذها النووي ولن تكون راغبة بالتفاوض من جديد من موقع الضعف.

إن الوقت ليس مبكراً أكثر مما ينبغي كي تضع أوروبا خطة تهدف إلى حماية الاتفاق النووي سواء من انسحاب الولايات المتحدة أو من استمرار انعدام اليقين. ينبغي تحقيق هذا الهدف من خلال رزمة من الحوافز الهادفة إلى إقناع القيادة الإيرانية بأن مزايا الاستمرار بالاتفاق النووي تفوق التكاليف المحتملة لعدم الالتزام والردود الانتقامية. إذا حافظت مجموعة الثلاث على موقفها الموحد الحالي، وإذا دعت الحاجة، شقت مساراً مستقلاً عن الولايات المتحدة لإنقاذ الاتفاق النووي، فإنها يمكن أن تساعد في منع إعادة إشعال الأزمة النووية في شرق أوسط هو أصلاً في حالة اضطراب.⁸⁶ كما أن هذا المسار سيترك الباب مفتوحاً لعودة الولايات المتحدة مستقبلاً إلى الاتفاق النووي. لقد أظهر ترامب في حالات أخرى أنه قد يكون مستعداً للعودة إلى الانضمام إلى اتفاقات تخلى عنها سابقاً.⁸⁷ علاوة على ذلك، حتى لو أعيد فرض العقوبات النووية الأميركية على إيران، سيكون هناك انتخابات رئاسية أخرى في الولايات المتحدة خلال سنتين من شأنها أن تضع في السلطة قادة لهم وجهة نظر مختلفة حول وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها الدولية.⁸⁸

يعتقد الجميع تقريباً أن ترامب بقراره التالي فيما يتعلق بالاتفاق النووي سيعرض الاتفاق للخطر. لكن لا يفترض بالخطر أن يكون قاتلاً بالضرورة.

واشنطن/بروكسل، 2 أيار/مايو 2018

⁸⁵ "EU fails to agree new Iran sanctions as Trump deadline nears", Reuters, 16 April 2018.

⁸⁶ مشرع جمهوري رفيع قال: "إذا انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق، فإنها ستخسر نفوذها على الأوروبيين في قضايا مثل أنشطة الحرس الثوري الإسلامي وبرنامج إيران الصاروخي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس 2018.

⁸⁷ "Trump changes his mind on joining the TPP on Twitter again", Vox, 18 April 2018.

⁸⁸ كما شرح مسؤول أميركي: "إن إعادة وضع نحو 400 فرد وكيان إيراني على قائمة العقوبات، بعد أن كانوا قد أخرجوا منها بعد دخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ، سيستغرق بين ثلاثة إلى ستة أشهر. كما يبدو أن السلطات الأميركية ملتزمة حتى الآن بمنح شركاء إيران التجاريين فترة سماح لمدة 180 يوماً لإغلاق أعمالهم في إيران". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، نيسان/أبريل 2018. إذا تمت المحافظة على هذا الوضع، فإن هذا سيعني أنه إذا أعيد فرض العقوبات الأميركية في أيار/مايو، فإنها لن تدخل حيز التنفيذ حتى أواسط تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

الملحق آ: خريطة إيران



الملحق ب: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسويتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون. نائب الرئيس هو أيو أوبي، وهو محام، وكاتب زاوية رأي ومقدم برامج في نيجيريا.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-الفلستينية.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في عشرة مواقع أخرى هي: بيشكيك، وبوغوتا، وداكار، وكابول، وإسلام آباد، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبرغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وصنعاء، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، وماناغوا.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الخارجية الهولندية، آلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، الإدارة العامة المختصة بالجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية، المفوضية الأوروبية، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة الدفاع الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، وكالة المساعدات الأيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، ووزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، وهنريك بول ستيفتونغ، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون دي وكاترين تي ماكارثر، ومؤسسة أوك، ومؤسسة كونراد أديناور ستيفتونغ، ومؤسسة كوريا، ومؤسسة شبكة أوميديار، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، ومؤسسة ويلسبرينغ الإنسانية.

أيار/مايو 2018

الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2015

Special Reports

Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic and French).

Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action, Special Report N°2, 22 June 2016.

Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid, Special Report N°3, 22 March 2017.

Israel/Palestine

The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

No Exit? Gaza & Israel Between Wars, Middle East Report N°162, 26 August 2015 (also available in Arabic).

How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria, Middle East Report N°182, 8 February 2018 (also available in Arabic).

Iraq/Syria/Lebanon

Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict, Middle East Report N°158, 12 May 2015 (also available in Arabic).

Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies, Middle East Report N°160, 20 July 2015 (also available in Arabic).

New Approach in Southern Syria, Middle East Report N°163, 2 September 2015 (also available in Arabic).

Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

Russia's Choice in Syria, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000", Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

Hizbollah's Syria Conundrum, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

The PKK's Fateful Choice in Northern Syria, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

Oil and Borders: How to Fix Iraq's Kurdish Crisis, Middle East Briefing N°55, 17 October 2017 (also available in Arabic).

Averting Disaster in Syria's Idlib Province, Middle East Briefing N°56, 9 February 2018 (also available in Arabic).

Winning the Post-ISIS Battle for Iraq in Sinjar, Middle East Report N°183, 20 February 2018 (also available in Arabic).

North Africa

Libya: Getting Geneva Right, Middle East and North Africa Report N°157, 26 February 2015 (also available in Arabic).

Reform and Security Strategy in Tunisia, Middle East and North Africa Report N°161, 23 July 2015 (also available in French).

Algeria and Its Neighbours, Middle East and North Africa Report N°164, 12 October 2015 (also available in French and Arabic).

The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth, Middle East and North Africa Report N°165, 3 December 2015 (also available in Arabic).

Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

The Libyan Political Agreement: Time for a Reset, Middle East and North Africa Report N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).

Algeria's South: Trouble's Bellwether, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).

Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia, Middle East and North Africa Report N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).

How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, Middle East and North Africa Report N°178, 24 July 2017 (also available in Arabic and French).

How Libya's Fezzan Became Europe's New Border, Middle East and North Africa Report N°179, 31 July 2017 (also available in Arabic).

Stemming Tunisia's Authoritarian Drift, Middle East and North Africa Report N°180, 11 January 2018 (also available in French and Arabic).

Iran/Yemen/Gulf

Yemen at War, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

Iran After the Nuclear Deal, Middle East Report N°166, 15 December 2015 (also available in Arabic).

Yemen: Is Peace Possible?, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).

Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).

Discord in Yemen's North Could Be a Chance for Peace, Middle East Briefing N°54, 11 October 2017 (also available in Arabic).

The Iran Nuclear Deal at Two: A Status Report, Middle East Report N°181, 16 January 2018 (also available in Arabic and Farsi).

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CO-CHAIR

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

PRESIDENT & CEO

Robert Malley
Former White House Coordinator for the Middle East, North Africa and the Gulf region

VICE-CHAIR

Ayo Obe
Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola
Founder and Chairman, FATE Foundation

Celso Amorim
Former Minister of External Relations of Brazil; Former Defence Minister

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Nahum Barnea
Political Columnist, Israel

Kim Beazley
Former Deputy Prime Minister of Australia and Ambassador to the U.S.; Former Defence Minister

Carl Bildt
Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattai
Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander

Sheila Coronel

Toni Stabile Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University

Frank Giustra

President & CEO, Fiore Financial Corporation

Mo Ibrahim

Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Wolfgang Ischinger

Chairman, Munich Security Conference; Former German Deputy Foreign Minister and Ambassador to the UK and U.S.

Yoriko Kawaguchi

Former Foreign Minister of Japan; former Environment Minister

Wadah Khanfar

Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

Wim Kok

Former Prime Minister of the Netherlands

Andrey Kortunov

Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev

Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Ricardo Lagos

Former President of Chile

Joanne Leedom-Ackerman

Former International Secretary of PEN International; Novelist and journalist, U.S.

Helge Lund

Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Shivshankar Menon

Former Foreign Secretary of India; former National Security Advisor

Naz Modirzadeh

Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Saad Mohseni

Chairman and Chief Executive Officer of MOBY Group

Marty Natalegawa

Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Roza Otunbayeva

Former President of the Kyrgyz Republic; Founder of the International Public Foundation "Roza Otunbayeva Initiative"

Thomas R. Pickering

Former U.S. Under Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Olympia Snowe

Former U.S. Senator and Member of the House of Representatives

Javier Solana

President, ESADE Center for Global Economy and Geopolitics; Distinguished Fellow, The Brookings Institution

Alexander Soros

Global Board Member, Open Society Foundations

George Soros

Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Pär Stenbäck

Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland; Chairman of the European Cultural Parliament

Jonas Gahr Støre

Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

Lawrence H. Summers

Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt

CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi

Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
BP	(5) Anonymous	Stephen Robert
Shearman & Sterling LLP	Scott Bessent	Luděk Sekyra
Statoil (U.K.) Ltd.	David Brown & Erika Franke	Alexander Soros
White & Case LLP	Herman De Bode	Ian R. Taylor

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
Anonymous	(3) Anonymous	Faisal Khan
APCO Worldwide Inc.	Mark Bergman	Cleopatra Kitti
Atlas Copco AB	Stanley Bergman & Edward Bergman	Michael & Jackie Lambert
Chevron		Samantha Lasry
Edelman UK	David & Katherine Bradley	Leslie Lishon
Eni	Eric Christiansen	Malcolm Hewitt Wiener Foundation
HSBC Holdings Plc	Sam Englehardt	The New York Community Trust –
MetLife	The Edelman Family Foundation	Lise Strickler & Mark Gallogly Charitable Fund
Noble Energy	Seth & Jane Ginns	
RBC Capital Markets	Ronald Glickman	The Nommontu Foundation
Shell	David Harding	Brian Paes-Braga
	Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti	Kerry Propper
	Geoffrey Hsu	Duco Sickinghe
	David Jannetti	Nina K. Solarz
		Clayton E. Swisher
		Enzo Viscusi

AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Amy Benziger	Lindsay Iversen	Nidhi Sinha
Tripp Callan	Azim Jamal	Chloe Squires
Kivanc Cubukcu	Arohi Jain	Leeanne Su
Matthew Devlin	Christopher Louney	Bobbi Thomason
Victoria Ergolavou	Matthew Magenheimer	AJ Twombly
Noa Gafni	Madison Malloch-Brown	Dillon Twombly
Christina Bache	Megan McGill	Annie Verderosa
Lynda Hammes	Hamesh Mehta	Zachary Watling
Jason Hesse	Tara Opalinski	Grant Webster
Dali ten Hove	Perfecto Sanchez	

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari Chairman Emeritus	Alan Blinken Lakhdar Brahimi	Carla Hills Swanee Hunt
George Mitchell Chairman Emeritus	Kim Campbell Jorge Castañeda	Aleksander Kwasniewski Todung Mulya Lubis
Gareth Evans President Emeritus	Naresh Chandra Eugene Chien	Allan J. MacEachen Graça Machel
Kenneth Adelman Adnan Abu-Odeh	Joaquim Alberto Chissano Victor Chu	Jessica T. Mathews Barbara McDougall
HRH Prince Turki al-Faisal Óscar Arias	Mong Joon Chung Pat Cox	Matthew McHugh Miklós Németh
Ersin Arrioğlu Richard Armitage	Gianfranco Dell'Alba Jacques Delors	Christine Ockrent Timothy Ong
Diego Arria Zainab Bangura	Alain Destexhe Mou-Shih Ding	Olara Otunnu Lord (Christopher) Patten
Shlomo Ben-Ami Christoph Bertram	Uffe Ellemann-Jensen Gernot Erler	Victor Pinchuk Surin Pitsuwan
	Marika Fahlén Stanley Fischer	Fidel V. Ramos